



(٣)

حتى يكون تبركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد لله من غير ان يجعل جزءا من كتابه وبدأ بتعريف

الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما

وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه تعالى

الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في

النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جراحات

السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر

وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ثم قيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث

فصاعدا والكلم الطيب باول بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة

ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد

وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة

النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها

ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ

به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقي

كزيد ضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت



شرح جامع

اصلا ولم یوضع له لفظ وانما عبر واعنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت

واجروا علیه احکام اللفظ فکان لفظا حکما لا حقیقة والمحذوف لفظ حقیقة لانه

قد یتلفظ به الانسان فی بعض الاحیان وکلمات الله تعالی داخلة فیه اذ هی مما یتلفظ

به الانسان وعلی هذا القیاس کلمات الملائکة والجن والدوال الاربع وهی الخطوط

والعقود والنصب والاشارات غیر داخلة فی اللفظ فلا حاجة الی قید یخرجها وانما قال

لفظ ولم یقل لفظة لانه لم یقصد الوحدة والمطابقة غیر لازمة لعدم الاشتقاق مع

کون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصیص شیء بشیء متی اطلق او احس الشیء الاول

فهم منه الشیء الثانی قیل یخرج عنه وضع الحرف حیث لا یفهم معناه متی اطلق بل اذا

اطلق مع ضم ضمیمة واجیب بان المراد متی اطلق اطلاقا صحیحا واطلاق الحرف

بلا ضم ضمیمة غیر صحیح ولا یبعد ان یقال المراد باطلاق الالفاظ ان یستعملها اهل

اللسان فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم فلا حاجة الی اعتبار قید زائد لمعنی المعنی

ما یقصد بشیء فهو اما مفعل اسم مکان بمعنی المقصد او مصدر میمی بمعنی المفعول او

مخفف معنی اسم مفعول کمرمی ولما کان المعنی ماخوذا فی الوضع فذکر المعنی

بعده مبنی علی تجریده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم

كما تركب في مثل قتل قتيلاً او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على
جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفرداً
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف
الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من
المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
الذاتي لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل
الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وسمي مثل عبد الله علما داخل فيه
مع انه معرب باعرابين والحجة على اخطاء العارف بالوضع من علم النحو انه لو كان
الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي
اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة
واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا في حد الكلمة
فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم

الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم
الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر
الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منحصرة في هذه الاقسام الثلثة منحصر
فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان
تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها
غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في
نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية ويجيء
تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها
الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى
الكلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم
حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى

في نفسها اما من صفتها ان تقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد
الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم
احد الازمنة الثلثة المنضم ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا تقترن ذلك المعنى في الفهم
عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد
منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة
لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في
نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها

معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع
وقد در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد
علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح به فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطلبة الكلام
في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين
حقيقة او حكما بان يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن
اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا
بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ
يتناول المفردات والمهملات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
كلمتين خرجت المفردات والمهملات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل
ضرب زيد وضربت زيدا او زيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل
واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب
فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات

في حكم كلمة المفردة اعني قايم الابيه ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودبز مقلوب زيد
مع ان المسند اليه فيه مهمل وليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر
في ان ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال
الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو
ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في
تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله
اخص من الجملة قيده به فح تصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او وصفا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته
وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك
الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه
وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي من الاقسام الثلثة
يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها
من جنسين اسم وفعل اسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد

والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند
اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان كان الاسم مسندا فالمسند اليه مفقود
وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركب الحرف
والاسم بل من تركب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل اي الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف
في ايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا
اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره
اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصول ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو
مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا

الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه
ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف
حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان
يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان
لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون
محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما
عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره
بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في

نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد فهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه
يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر لكونه على طبق ما سبق من
الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين
لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق ما يدل على
اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق
من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها
لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لا انها لغرض
من وضعها لزم ذكرها ليفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها
في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في
نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة
الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن

ومن جارة تبعيضية وخواصه مجرور بها مضاف الى الضمير يرجع الى الاسم دخول مبتدأ مضاف الى اللام الرفع عطف عليه تقديره ومن خواصه خبره مقدم عليه

حد الاسم وبانتفائه الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل

فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد

فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه

على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه

او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة

احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران

معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال

يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا قدح

في الدلالة على معين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر

بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال **ومن خواصه** نبه بصيغة جمع الكثرة على كثرتها

وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا

يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير

شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم **دخول اللام** اي لام التعريف ولو قال دخول

حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر

لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه

سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت قبلها همزة الوصل لتعذر الابتداء

بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل وبل والى ان الهمزة المفتوحة

وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف

التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف

لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة

لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها

كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة هنا **ومنها دخول الجر** بالاسم وانما

اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور تقديرا

كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا اختص بالاسم لانه لا يفضي

معنى الفعل الا الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية

فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان تختص بما يخالف ما يختص به الاصل

اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل **ومنها دخول التنوين** باقسامه سوى التنوين

الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه

اختصاص ما عدا تنوين الترنم ووجه اختصاص تنوين الترنم به **ومنها الاسناد اليه** هو

بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول والتحوق

بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا

اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل

اليه لزم خلاف وضعه **ومنها الاضافة** اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره

لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف

به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في

يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين

فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف

الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر

وهو اي الاسم قسمان **معرب ومبني** لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما

ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل معرب وما عداه اعني

غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني **فالمعرب** الذي هو قسم من الاسم **المركب**

اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيه حل فيه زيد وقايم وهؤلاء في

قولك زيد قايم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف

باتا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد

فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص **الذي لم يشبه** اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في

منع الاعراب **مبني الاصل** اي المبني الذي هو الاصل في البناء والاضافة بيانية وهو كالامر

بغير اللام والماضي والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها

لمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة

العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول

من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب في الكلمة بعد التركيب بل في المعرب

اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر

من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا

اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد

ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور

من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان

يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بجملتها

بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة لم معتدا بها في

معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره

في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره

فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا

بانه يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف

اولا بغير ما عرف به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف رحمه الله

وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب **ان يختلف آخره**

اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما

اذا كان اعرابه بالحركة **باختلاف العوامل** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان

يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا

ينتقض بمثل قولك ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا

فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر

لم يختلف باختلافه **لفظا او تقديرا** نصب على التميز اي يختلف لفظ آخره وتقديره

او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك

جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى

ومررت بفتى فان اصله فتي وفتي وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا

والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا

ينتقض بمثل قولك رأيت احمد ومررت باحمد وقولك رأيت مسلمين ومررت بمسلمين

مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه والاختلاف في آخر احمد ليس حقيقة

بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال

في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة

فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء

المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء وترتب عليه الاعراب بل هناك

حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف

حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم

يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من

خواص الشاملة **الاعراب ما** اي حركة او حرف **اختلف آخره** اي آخر المعرب من حيث

هو معرب ذاتا او صفة **به** اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة

او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة

من قوله به فان المتبادر من السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة

وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف

هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم

وبهذا القول تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة

اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله **ليدل على المعاني المعتورة عليه** وكأنه نبه

هذا المعنى حيث قال في شرحه ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام

في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام

فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف

آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية

والاضافة **المعتورة** على صيغة اسم الفاعل اي على المعرب على تضمين مثل

معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي

اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فالمعاني

تداولت المعاني المختلفة المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها

ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل

الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف

تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى و

الاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون

الدال عليها ايضا متأخرا من الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان

الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون

الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض

المعاني ببعض **وانواعه** اي انواع اعراب الاسم ثلثة **رفع ونصب وجر** هذه الاسماء

الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا

بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات

الاعرابية على قلة **فالرفع** حركة كان او حرفا **علم الفاعلية** اي علامة كون الشيء فاعلا

حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما **والنصب** حركة

او حرفا **علم المفعولية** اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات

به **والجر** حركة كان او حرفا **علم الاضافة** اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت

الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية
وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف
للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا
ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها
وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد
المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل
وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في احوال الثلث فالاعراب
فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة

الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية
فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني
طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المونث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا وبالكسرة جرا ونصبا فان النصب فيه
تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورايت
احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بجر الكاف لان الحم قريب المرأة من
جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشئ المستكره المنكر الذي
يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واوية وذوك وهو اجوف واوي لامه ياء اذ اصله فوه وذو مال
وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر
دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة

اذ مصغرا انها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي
ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها
كساير الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما
جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة
وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في
مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في الجمع
كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع
فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما الحق به وهو كلا

وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما
قيدنا بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات
التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين
نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر
الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع
نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه سنين وارضين مما لم يكن واحده
مذكرا الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها
اي نظايرها التسع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع

ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة معادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانها ثلث معادير الثلثة وعلى هذا قياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة
ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
بالحروف والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح
للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما
جعل اعرابهما بالحرف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص
المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل
نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل
نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان
فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة
وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما

فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع في بيان الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما
كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير
اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع
ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفا بالتقاء الساكنين كعصا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم
المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها
او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي
غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل
عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور

الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون
ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا
وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف
تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب
في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن
فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء مدغمة ايضا ياء وقد
يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث مثل جاءني ابو القوم و
رايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب على اللفظ

بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل
المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته
يعرف المنصرف على قياس ما من الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف
فقال غير المنصرف اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع
شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام ما بين العلتين بان
تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي علل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور
التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
في عطف ما بين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة
من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه
حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من



التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الو
صف زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما
في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني
ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان
منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن
القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة
للعلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال
للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع
ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال للوزن الفعل
حكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة

٢ فرع

تقوم مقامهما ان لا كسرة ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في
اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه
الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا
لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث
فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان
آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي
ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف
ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم
عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه

للضرورة اي للضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف
في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن وازحاف يخرجه عن
السلاسة اما الاول فقوله شعر صبت علي مصائب لو انها ❊ صبت على الايام
صرن لياليا ❊ واما الثاني فقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ❊ هو المسك
ما كررته يتضوع ❊ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع
فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن
الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض
الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة
لرعاية القافية كما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد ❊ حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم ❊ عطوف رؤف من تسمى باحمد ❊ فانه لو قال باحمد لا يخل
بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حروف الروي في سائر الابيات الدال
المكسورة او التناسب اي يجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين
منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى
حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي بعده

اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام
علتين من العلل التسع علتان كررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما
احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكالب واساور
واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة
والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقا
نهما اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث
آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها
وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم تقو قوة
اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم
اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان
يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة
الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة الابتداء

انْ يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه

بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يدٍ ودمٍ فان المادة ليست باقية

فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة

للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما

كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة

فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس واينب من الجموع

الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس

والناب ابتداء على اقوس واينب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا

على اقواس وانياب واخراج اقوس واينب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم

تعريف الشي بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال

المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا

التميز لا بأس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات

وعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا اُحاد وثُلاث واُخر وجُمع وعُمر غير منصرف ولم يجدوا

فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار

الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير

منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل

للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون

اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على

وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف

فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي

والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج

المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله **تحقيقا**

معناه خروجا كائنا عن اصل محقق دل عليه دليل غير منع الصرف **كثُلاث ومَثلث** والدليل

على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون

اللفظ ايضا مكررا كما في قولك جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو

ثلاثة ثلاثة وكذا الحال في اُحاد ومَوحد وثُناء ومَثنى الى رُباع ومَربع بلا خلاف وفي

ما ورائها الى عُشار ومَعشر خلاف والصواب مجيئهما وسبب في منع صرف ثُلاث ومَثلث

واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت

اصلية في ثُلث ومَثلث لاعتبارها فيهما وضعا له **واُخر** جمع اخرى مؤنث آخر وآخر

اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل

ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول

من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر من غير من وقال

بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة

لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبعد ثم عدى

وليس في اُخر شي من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين **وجمع** جمع

جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كُتع وبُتع وبُصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة

ان تجمع على فُعل كحمراء على حُمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات

كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر

اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر

الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي اجمع واخواته احد

السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة

كاينب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس

كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة

للاسم المخرج يلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين

الفرق بين الشاذ والمعدول **او تقديرا** اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون

الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير **كعُمر** وكذلك زُفر فانهما لما وجدا غير

منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار

العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان

اصلهما عامر وزافر وعدل عنهما الى عُمر وزُفر **و**مثل **باب قطام** المعدولة من قاطمة

وارادوا بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء **في لغة**

بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة

مثل حضار وظفار ووبار فانها مبنية وليست فيها الا السببان العلمية والتأنيث

والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها

العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا

على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث

فاعتبار العدل فيها انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال

ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم
لان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحملا ما عداها عليها **الوصف** وهو
كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذه مع بعض صفاتها التي هي الحمرة
او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة
من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور
فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان
معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرضي له في الاستعمال
لا اصلي بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته
لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص رحمه الله **شرطه** اي شرط الوصف في
سببية منع الصرف **ان يكون وصفا في الاصل** الذي هو الوضع بان يكون وضعه
على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية

الاصلية او زالت عنه **فلا تضره** بان تخرجه عن سببية منع الصرف **الغلبة** اي غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله
في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنها الى قرينة **فلذلك** المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع في** قولهم **مررت بنسوة
اربع وامتنع** من الصرف لعدم مضرة الغلبة **اسود وارقم** حيث صارا اسمين **للحية** الاول
للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض **وادهم** حيث صار اسما **للقيد** من الحديد
لما فيه من معنى الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية الغلبة الاسمية
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية اصلا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل والماعند استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال
وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي
الخبث **وكذلك** منع **اجدل للصقر** على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف

منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها المعاني
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف **التانيث**
اللفظي الحاصل **بالتاء** لا بالالف فانه لا شرط له **شرطه** في سببية منع الصرف **العلمية**
اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
من الكلمة **والتانيث المعنوي كذلك** اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط
العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع
الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله
وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور
ثلثة **زيادة على الثلثة** اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب **او تحرك** الحرف
الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر **او العجمة** مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب
تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة من الخفة
التي من شانها ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا
العجمة لان لسان العجم ثقيل على لسان العرب **فهند يجوز صرفه** نظرا الى انتفاء شرط

تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه
وزينب وسقر علم لطبقة من طبقات النار **وماه وجور** علمين لبلدتين **ممتنع** صرفها اما
زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما
سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة **فان سمي به** اي بالمؤنث
المعنوي **مذكر فشرطه** في سببية منع الصرف **الزيادة على الثلثة** لان الحرف الرابع
في حكم تاء التانيث قائم مقامها **فقدم** وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي
اذا سمي به رجل **منصرف** لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم
شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف **وعقرب** وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي به رجل **ممتنع** صرفها لانه وان زالت التانيث للعلمية للمذكر
فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا اصغر قدم ظهر التاء المقدر كما تقتضيه قاعدة
التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا اصغر يقال عقيرب من غير اظهار
التاء لان حرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث
الحكمي **المعرفة** اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة

شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى تكون هذا النوع من جنس التعريف
على ان تكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان تكون الياء
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى
المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجى فلا يتصور كونه سببا لمنع المنصرف فلم يبق الا التعريف
العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية
التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب و
لتاثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية فى العجمة اى منسوبة الى العلم
فى اللغة العجمية بان تكون محققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان نقل العرب
من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم
جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان تصرف فيه العرب فكانه كان
علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا تتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم
فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل لجام لا يمتنع صرفه
لعدم علميته فى العجمية وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة

اى ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى
فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف
لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه له علامة
مقدرة ينظر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فيجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان
لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم
يعتبر هنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى شتر تحرك الاوسط
وفى ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه
على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء
الشرط والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما قيل ان العرب
من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما ذكر فكان كنوح الجمع

وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اى شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهى
الصيغة التى اولها مفتوح وثالثها الف وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف اوسطها
ساكن وهى التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
فى بعض الصورة مرتين بكسر الف فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير
الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط ليكون صيغة مصونة عن قبول التغير
فتوثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير
تاء لانها لو كانت مع تاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج
نحو مداينى فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ
آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان
صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما تكون بغير تاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان
بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيره كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح

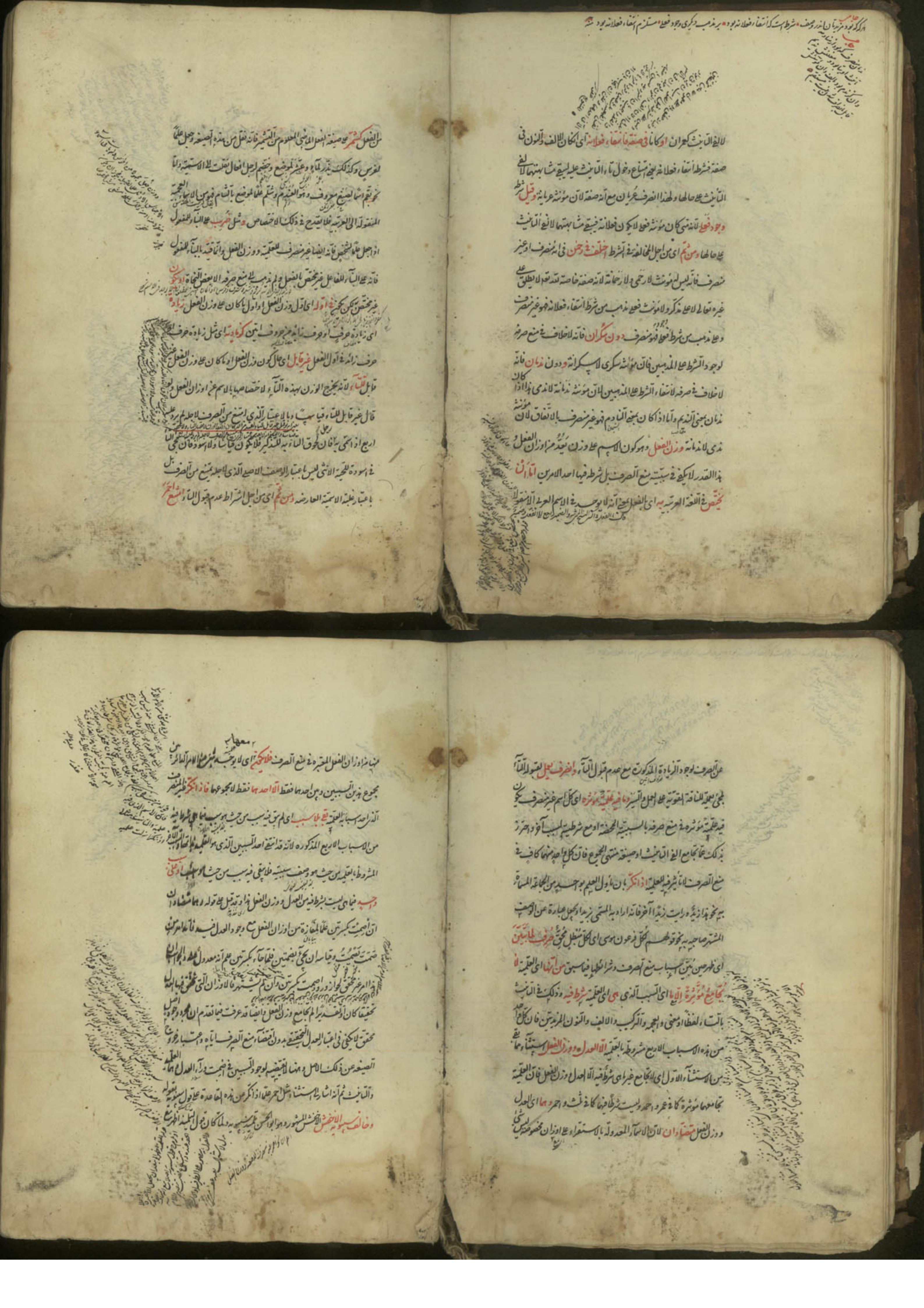
مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة ومثالها مما هى على صيغة
منتهى الجموع مع هاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء وحضاجر علما
للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هى شرط للجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب
ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه
منقول من الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة
فى عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان الضبع هى انثى الضبعان قلت علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث
غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما يكفى المصنف فى التنبيه على اعتبار
الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف لئلا
يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس
الامر كذلك اذ لا يتصور العروض فى الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره

ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بخصائص الجمل الجمع اعم
من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جمع جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه
ومنع صرفه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه
في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع
تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه
لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم
ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي

عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على وزن فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء
عنه ودخول التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض
واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم
غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار
في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة لثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه
للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها بهذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي

لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول
رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون
الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار
جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت المركب وهو ما صار من كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصرى علمين شرط العلمية ليامن من الزوال فيحصل له
قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف
ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها
باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على
قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من
قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات
فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا

ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين
قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم للبلد
مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير
ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب
منع الصرف تسميان بمزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا
لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان
سببيتهما لمنع الصرف لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي
التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان
الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود مع الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد
بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف
والنون في منعهما من الصرف وافرادهما بالضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك
الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما



لانتفاء التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي لكان الالف والنون في
صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقي مشابهتهما لالفي
التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه
وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها ومن ثم اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير
منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على
غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف
وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه
لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان
ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه
ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل و
هذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان
يختص في اللغة العربية به اي بالفعل يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا

من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما
لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما
نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية
المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول
اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون
غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف
حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير
قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو
قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه
اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للمذكر فلا يكون قياسا ولا اسود فان لحوق التاء
في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمنع من الصرف بل
باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر

عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء
لمجي يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون
فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيته لسبب آخر واحترز
بذلك عما يجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في
منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة
به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اراد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين
اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا
تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد
من هذه الاسباب الاربع مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي
من الاستثناء الاول اي لا تجامع غيرها اي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ

منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يجتمعان اي لا يوجد شئ من الاسم العلم من
مجموع هذين السببين ومن احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر ظهر المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب مما هي شرط فيه
من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية فلا تتحقق التانيث
المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على
سبب واحد فيما ليست شرطا فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من
صمت يصمت وقياسه ان يجي بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول واجاب
بانه امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرف فيما تقدم ان مجرد وجود
محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مخالفة

موافقة لما ذكره من القاعدة جعله اصلاً واسنده الى نفسه الا استاذ وان كان غير مستحسن
نبها على ذلك في انصراف مثل احمر علماً اذا نكر والمراد بنحو احمر علماً ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهراً غير مختفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه
منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك
افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار اسماً وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتباراً للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية التي بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضاً فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها
سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر

بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلاً لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضاً فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه
من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علماً باب حاتم اي كل علم كان
في الاصل وصفاً مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضاً الوصفية الاصلية ويحكم
بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه
من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو
بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلت
تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل

اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معاً غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجروراً
بالكسر اي بصورة الكسر لفظاً او تقديراً وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضاً وللنحاة خلاف
في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه
منصرف مطلقاً لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة
بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي
هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب
الى انه غير منصرف مطلقاً والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر
انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين
لا امتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام
او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معاً او زالت احداهما كان منصرفاً
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطاً لسبب آخر
زالتا معاً كما في ابراهيم وان لم يكن شرطاً كما في احمد زالت احداهما وان لم يكن هناك

علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف
المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع
مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سجلات اي
ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما
يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلاً
وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفاً بها لفظاً او
تقديراً او محلاً ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل
لو كان ثمة معرب لكان مرفوعاً لفظاً او تقديراً وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي
وهو بحث مثلاً من احوال الفاعل اذا كان مضمراً متصلاً كما سيجيء ومنه اي من المرفوع او
مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه
وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكماً ليدخل فيه
مثل يعجبني ان ضربت زيداً اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد

تواجع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبه الفعل في العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم
الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما
اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه
عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه
اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه
وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي
اسناده واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو
على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه
كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد
فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبهه

والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه
بان يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما
هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا اي لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ويستندهما في ذلك قول الشاعر شعر
جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضرورة
الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي
بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا
وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما
لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء الشيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو

اكل الكمثرى موسى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
نحو زيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول ايضا بعد فراغ الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت
او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم و
التاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه
اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورتي انتفاء الاعراب فيهما
والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة
الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد
الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر
والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان
يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما
قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو
اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم

يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال
ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة لكل منهما في الآخر وهو ايضا
خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا
في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى المقصود قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير
نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو
اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد في جواب سؤال محقق لمن قال من قام

سايلاً عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام
زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان
تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزءيها
والتقليل في الحذف اولى و كذا يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال
مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد ابن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيدُ مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل
وهو فاعل لفعل محذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو
من يبكيه واما على رواية ليبك يزيدَ على البناء للفاعل ونصب يزيد
فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز
عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيراً للعاجز الذليل واخر البيت ومختبط
مما تطيح الطوايح والمختبط السائل من غير وسيله والاطاحة الاهلاك
والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحه ومما متعلق بالمختبط
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السايلين

بغير وسيله و قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على
تعيينه وجوباً اي حذفاً واجباً في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل مواضع حذف الفعل المفسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه
لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً بل صار حشواً بخلاف المفسر الذي فيه
ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني
رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين فاحد فيها
فاعل فعل محذوف وجوباً وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني
وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان
يكون احد مرفوعاً بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد
له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معاً دون الفاعل وحده مثل نعم
جواباً لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعليه وذكر
نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما
يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال

في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع
يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرواً وبكر كريم وشريف
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من فعلين اقتصاراً على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهراً اي اسماً ظاهراً واقعاً بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما
او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا
يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه فيصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما
على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل
الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلاً بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولاً للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه
بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف فلا

يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار
الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان
معاً واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً له فيكونان متفقين
في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان
متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيداً وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل
منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضا مثل ضرب واهان زيد عمراً وليس هنا قسماً ثالثاً من
التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين

فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا
شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله **مختلفين** لتخصيص هذه الصورة
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعًا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضا وذلك لا يتصور الا اذا
كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدًا وانما لم يورد مثالا للقسم
الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني
حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني
وضربت زيدًا واكرمني واكرمت زيدًا وضربني واكرمت زيدًا واكرمني
وضربت زيدًا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه نوعًا **ويختار النحاة**
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول **ويختار النحاة**
الكوفيون اعمال **الاول** اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني
لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر **فان اعملت الفعل الثاني**
كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا

اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم **الظاهر** الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور **دون الحذف** لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا استثني منه **خلافا للكسائي** فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في مثل ضربني واكرمني
الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي **وجاز**
اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل **خلافا للفراء** فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير
اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما
هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني
الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روي عنه تشريك العاملين في

اضمار بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني
زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة
عنه **وحذفت المفعول** تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لو اضمر **ان استغني عنه والا** اي وان لم يستغن عنه
اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي حسبت ولا يجوز اضمار لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة **وان اعملت الفعل الاول** كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا
جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد المتقدم
رتبة فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا
فقط وهو جائز **واضمرت المفعول** في الفعل الثاني لو اقتضاه **على المذهب**
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول
ضربني واكرمته زيد **الا ان يمنع مانع** من الاضمار كما هو القول المختار

ومن الحذف كما هو القول الغير المختار **فتظهر** المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا
مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو
منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا لخالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه
الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما
بالانطلاق مثلا من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول **بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة**
كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني
ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل

الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قابل بفساد وى الاعمال
فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل
من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان
لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اى اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله شعر
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ‧ وح يستقيم المعنى
يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكن اطلب المجد
الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه
فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا
حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا
كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول

لماب

لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام
الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم
فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير
صيغة الفعل الى فُعِل اى الماضى المجهول ويُفعل اى الى المضارع المجهول فيتناول
مثل استفعل وافتعل ويستفعل ويفتعل وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد
فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه
مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كونه كل من الاسنادين
تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى
من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب مشعر بالعلية
فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان

موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز
اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف لافادته دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع
الفاعل تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل
فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست
بهذه الصفة تقول ضُرب زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار
الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام
الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار
ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل شلها ~~مع المفعول به~~ فان لم
يكن اى لم يوجد فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء
فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل

المتعدى

المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان تقوم مقام الفاعل
من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه
عاط اى اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند
الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى
زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة
المرفوعات او من جملة الصحة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما فى فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما ولاشتراكهما فى العامل
المعنوى فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتنا ول مثل ان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل
لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان
وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل
بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدا الخارج
عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت
مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشى الواقعة بعد

حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه
جواز الابتدا بها من غير نفي واستفهام مع قبح والاخفش يراه ذلك حسنا
وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعل
ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا فانه كالجزء رافعة لظاهر او ما
يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله ام اراغب
انت عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان
قايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم
يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد الف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم
زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان
او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها ح خبر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر جاز الامران كون

الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها
مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقايمان
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا وقايمان خبرا مقدما عليه
وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قايم
مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد
اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسماء
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما وقع به الاسناد واحترز به عن
القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا وكذا لو قيل
المراد به المسند به الى المبتدا وجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدا وعلى التقدير بن يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون
قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر
هو الابتدا اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شي او يسند اليه

شي فمعنى الابتدا عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم
قال بعضهم الابتدا عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال الاخرون كل واحد من
المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظي واصل
المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا
لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم
اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد
مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم
وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر
الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز
وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة
معنا معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور
المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من
وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى
ولعبد مومن خير من مشرك فان العبد مشارك للمومن والكافر وحيث

وصف بالمومن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل
في الدار ام امراة فان المتكلم به قد يعلم ان احدهما في الدار فيسئل المخاطب
عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيهما
فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد كذا
كل نكرة في الاثبات وقصد فيها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل
قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يخصص به الفاعل لانه يراد ويستعمل في
موضع ما اهر ذا ناب الا شر ومما يخصص به الفاعل ذكر ما هو صحة كونه محكوما
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه انما ذكر بعده امر يصح ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلنا رجل فهو في قوة قولك رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجي حبيب
مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشام
به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهرذا

تأمل وعلى الثانى لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حادثة
ومثل قولك فى الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم
انما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص ومثل
قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامى عليك اى سلام من
قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة
الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التى يحتاج فى
توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب
انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدم الفائدة وهذا
القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه
قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيما اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يكون
جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد
قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة

مستقلة بنفسها لا تقتضى الارتباط بغيرها فلا بد فى الجملة من حيث الواقعة خبرا
عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما فى المثالين المذكورين
او غيره كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة وكون
الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا
لقيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر
منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا
اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مؤول بجملة بتقدير الفعل
فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو
مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف
لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير
فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل
فى المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله
واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى يجب له صدر

الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته نحو من ابوك
فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام لان معناه اهذا
ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا هو مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه
معنى الاستفهام او كانا اى المبتدا والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او
غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق
او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح
خير منك لوجب تقديمه ايضا نحو افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدا على الخبر فى هذه الصور
اما فى الصورة الاولى فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس
المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان الفعل مثنى او مجموعا فانه

اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا
الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا
به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا
دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى
الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام
اى معنى يجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين
اسم متضمن الاستفهام خبره وهو ظرف فانه قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة
مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين
ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما
له صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدا
من حيث انه مبتدا فبتقديمه يصح وقوعه مبتدا مثل فى الدار رجل فان فى
الدار خبر تخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتدا نكرة غير مخصص
او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه
عليه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتدا راجع

الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير راجع لمتعلق الخبر وهى التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مثل الذى فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المبتدا المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختصاص له فى الخبر ولا فى المبتدا ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من

تواتبعه

توابعه ولهذا اورد المصنف فى هذا المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى او الحكم به فلا يرد عليه نحو ما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط فى سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جاءت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذى تفرون

منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فكقولك كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذى يصح دخول الفاء فى خبره مانعان من دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى

ان

ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر ٥ فوالله ما فارقتكم قاليا بكم ٥ ولكن ما يقضى فسوف يكون ٥ وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم من اول الامر انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتعين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدا المحذوف فى قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر كذلك

جواز مثل المبتدا المحذوف

الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية
ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا
جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير
ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي تركيب التزم في موضعه اي موضع
الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي
بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء
لوجود غيره فيدل على الوجود فقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه
لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان
خاصا لا يجب حذفه كما في قول الشافعي ٥ ولولا الشعر بالعلماء يزري ٥ لكنت
اليوم اشعر من لبيد ٥ هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها

قام

فاعل لمقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او بتاويله منسوبا الى الفاعل
او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر
وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل
ضربي زيد قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره
ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك اي زيد حاصل عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع
شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي
زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما
اذا اردت الحال عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال
فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول

الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدا والعامل
في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى
هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره
ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر
من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب
الحال اي ضربي زيدا قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه
بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره
على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل
وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو
تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا
يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقائك
قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب
القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع

اللام

خبر ان واخواتها

اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية
وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما سيجيء عملت رفعا ونصبا
مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول احد هذه
الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي
الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول
هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لايراث اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض
التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا
يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف
فيلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة
مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في مثل ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه

الحروف واسم كان خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا
وفى شرايطه من كونه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد
ان اسم كان بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم
من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبر الباب الا ترى
انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال كان اين زيد
وكان من ابوك الا فى تقديمه عليه اى ليس اسم كان كخبر المبتدا فى تقديمه فانه لا
يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف
فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اى ليس
اسم كان كخبر المبتدا فى تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفا فان حكمه اذا حكمه فى جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان

الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم
فى الظرف ما لا يتوسعون فى غيرها خبر لا الكاينة التى لنفى الجنس اى لنفى
صفة اذ لا رجل قايم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه هو
المسند الى شئ آخر وهذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها
بعد دخولها اى دخول لا خرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما
عرفت فى خبر ان فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل
ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال
خبر الخبر وجعل فى الدار صفته بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اى فى الدار خبر بعد خبر لا
ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به
لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل ويكون مثالا للنوعين خبرها
الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو
تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم

واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى
التقديرين يحملون ما يرى خبرا مثل لا رجل قايم على الصفة دون الخبر
ما ولا المشبهتين بليس فى معنى النفى والدخول على المبتدا والخبر ولهذا
يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل ما اسند اليه بعد
دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه
فيما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة
بعد لا لان لا لا تدخل ولا تعمل الا فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل فى المعرفة
والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى
لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا دون
ما شاذ اى قليل لنقصان مشابهته لليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك
فانه للنفى مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر عمل لا على مورد
السماع نحو قوله ٭ من صد عن نيرانها ٭ فانا ابن قيس لا براح ٭ اى لا براح

لى ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار فى البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
فى جميع هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات
شرع بالمنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر فى
المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهى اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا وسلمات
واباك والزيدين وسلمين ومسلمين فمنه اى من المنصوب او مما اشتمل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
من غير تقييد بالباء او فى او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها
فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله
فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه كان

يكون موثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها **مذكور** صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا فخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه** صفة ثانية الفعل وليس المراد ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة باعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل يشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو

مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا **وقد يكون** المفعول المطلق **للتاكيد** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل **والنوع** ان دل على بعض انواعه **والعدد** ان دل على عدده **مثل جلست جلوسا** للتاكيد **وجلسة** [illegible] للعدد بكسر الجيم للنوع **وجلسة** بفتحها للعدد **فالاول** اي الذي للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين ولا جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد **بخلاف اخويه** اللذين هما هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وبفتحها **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه** اي مغاير للفظ فعله اما بحسب المادة **نحو قعدت جلوسا** واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيجيء بتقدير عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق **لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم** من سفره **خير مقدم** اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه **ووجوبا** اي حذفا واجبا **سماعا** اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها **نحو سقيا** اي سقاك الله سقيا **ورعيا** اي رعاك الله رعيا **وخيبة** اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه **وجدعا** اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد **وحمدا** اي حمدت حمدا **وشكرا** اي شكرت شكرا **وعجبا** اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فان قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له **و** قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا وجوبيا **قياسا** اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما **في مواضع** متعددة **منها** اي من هذه

المواضع موضع **ما وقع** اي المفعول المطلق فيه **مثبتا** اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه **بعد نفي او** بعد **معنى نفي داخل على اسم لا يكون** المفعول المطلق **خبرا عنه** اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير البريد لكان مرفوعا على الخبرية **او وقع** المفعول المطلق **مكررا** اي في موضع الخبر عن الاسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **نحو ما انت الا سيرا** اي تسير سيرا **وما انت الا سير البريد** اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو نفس المبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى ما هو مفرد ومضاف **وانما انت سيرا** اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفي **وزيد سيرا سيرا** اي يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا **ومنها** اي من المواضع التي يجب حذف الفعل

داخل على اسم لايكون المفعول مطلق خبرا عنه

الناصب للمفعول المطلق فمنها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله
شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق
اما المن او الفدا ففصل الله سبحانه هذا الغرض بقوله فاما منا بعد واما
فداء اى اما ان تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق للتشبيه اى لان يشبه به امر لكن
احترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن علاجا اى حال كونه دالا على
فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان
الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت
حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كاين بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز
به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار و على صاحبه اى صاحب ذلك
الاسم اى الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت

صوت

صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من
صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى قوله له و نحو مررت
به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امراة مات ولدها
ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة
لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا
اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم
لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانما يوكد نفسه وذاته لا امرا يغايره
ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى
غير المفعول المطلق نحو زيد قايم حقا اى احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب
فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها تحتمل
الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا

لغيره اى لغير المفعول المطلق لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر
يوكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالموكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف
الاحتمال فيه يغاير الموكد اسم فاعل من انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان
يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع الغير فعلى هذا ينبغى ان يكون المراد
بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها
ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن التثنية بل التكرير والتكثير ولا
بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول
لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا ونحو جعل التاليين
من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف نحو لبيك اصله الب لك البابين اى
اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوايده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون محذوف الزوايد و على هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا
بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد لم يتعدى بنفسه بخلاف اعانك

يتعدى

يتعدى باللام المفعول به ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يظهر
لم يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه
به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد
ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل
الثلاثة فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول
المطلق كما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الى الفاعل حقيقة او حكما فخرج مثل زيد فى ضرب زيد
على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه
يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناده الفعل اليه فان مفعول
ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه الفعل
بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم
المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا
مثل الله اعبد و وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط

نحو من رايت ومن تكرمه يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدير كقوله تعالى خير
ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام
قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف
الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس لحصر وجوب
الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى
نحو امرا ونفسه اي اترك امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا
التوحيد خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا
معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا و الموضع
الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك
بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما
مثل الحاقو يا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم

ادعو

ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
لان المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت وا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فاني
مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقيل الصواب الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نايب مناب
ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة ولحترز به عن نحو
ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب
لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنايب لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرية بان يكون النايب
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد
والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند
سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا

فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فايدته وعند المبرد حرف النداء ساد مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي
مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد
جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة وعند ابي علي احد
جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواها على ما يرفع به اي على الضمة والالف والواو التي يرفع بها المنادى
في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور لا عن به ولا ضمير فيه لارجاع الضمير
الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف
هو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد
المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك

لفظا

لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد و يا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء و يا زيدان مثال المبني على الالف
و يا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام يدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو قيل لم يفتح لا للمستغاث
لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان
المنادي المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطف على المستغاث بغير يا نحو يا
لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بالعطف
على المستغاث وان عطف مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو
وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة
للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهة الحرف قيل قد

فاعرب يا لهو الامل فيه

يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد
وينصب ما سواها كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان
المتهدد اسم فاعل يستغيث بالمتهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة
وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه العجب ويخلص منه واجيب
عن لام التعجب ويخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح
وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد
يا قوم يا هولاء اعجبوا الماء والدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادي
على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لان اعتماد ما يقتضي فتحها وهي
ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح
فبين اثرهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب
ما سواهما اي وينصب المفعول به ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث
مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب

ما سواهما اي ينصب

النصب

وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما
ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا لكن لا
يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه
مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف
مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا لكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلا نحو لا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصبه حالا لا تقييد له
لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا
حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث انفهم استغناء كل من القسمين
بمثال سهل تصور استغنائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال
الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها
معينا او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى
المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادي المبني على ما
يرفع به المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادي بكونه مبنيا لان توابع المنادي المعرب
تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف

يا الالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا ولا عمرو لان المتبوع مبني على الفتح
وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت
مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفرد اعم
من ان تكون مضافا معنويا او لفظيا او لا شبه مضاف او حكما بان يكون
مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما استغنيا عن الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفرد ليدخل فيه المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف
لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن
الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتي لا في
التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من
قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال
من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص
وكذلك لم يقيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف غير الممتنع

دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر
نحو يا فتى لان بناء المنادى عرض فيشبه المعرب فيجوز ان تكون تابعة تابعا
للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله
وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد
ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر
ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه
في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف
بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حاله جاريا عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف
النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن علاء النحوي القارئ
المتقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير
حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني
تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن

اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام منه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل فى
اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان كان
لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فكابى عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما
يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف الندا لا يباشرها مثل يا تميم كلهم
فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان
ولا يجي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على
المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غيرهما ذكر اي غير المعطوف الذي
ذكر وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي
حكم كل واحد منهما حكم المستقل الذي باشره حرف الندا وذلك لان البدل هو المقصود
بالذكر والاول لكالتوطية والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا
مانع من دخول حرف الندا عليه فيكون حرف الندا مقدرا فيه مطلقا اي حال

كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين المضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد
زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا
صالحا والعلم اي العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز فتحه لان جواز
الضم لا يكون الا فى المبني على الضم والموصوف بابن مجرد عن التاء او صلة
بها اضيف ابنه بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم
لخروج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد
المعرفة على ما يرفع به ولكن يختار الفتح لكثرة وقوع المنادي الجامع لهذه الصفات
والكثرة مناسبة للتخفيف لخفة بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا
واذا نودي المعرف باللام اى اذا اريد نداوه قيل يا ايها الرجل بتوسط اي مع
هاء التنبيه بين حرف الندا والمنادي المعرف باللام تحرزا من اجتماع آلتي التعريف

بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا
والتزموا اى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين
الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالندا فالتزموا رفعه
لتكون حركته الاعرابية موافقة لحركته البنائية التي هي علامة المنادى
فتدل على انه هو المقصود بالندا وهو بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين
فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر ههنا ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا رفع توابع الرجل مضافة
او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى
معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة
نحي من اجتماع حرف الندا مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها الكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع
هذان الامران فى موضع آخر لخص هذا الاسم بهذا الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة لكن ليست عوضا عن محذوف

واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست
لازمة للكلمة لانه يقال اناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس
ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبي
وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة الكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي يجوز
لك فى مثل يا تيم تيم عدي اى في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفرد مضافا
وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب
فحسب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على
انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك
مذهب المبرد والسيرافي لجاز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم
بالضم تيم عدي فتح اتباعا للنصب الثاني كما فى يا زيد ابن عمرو وتعين النصب
فى الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت ٭ يا تيم تيم عدي

لا يا الكره لا يلفينكم في سوءة عمر ـ لجرير يهجو عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير مخاطبا لبني تيم لا تتركوا عمرا ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني من هجائي اباهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن مثل يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما

وهذان الوجهان يقعان غالبا في الندا لان الندا موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من الندا بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلام بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليل عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى يا المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاماه ويا غلامه

ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في نداء ابيهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليه بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء التاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا ابنت ام ويا ابنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف

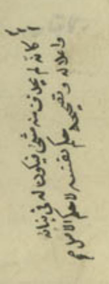
ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعا اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزمة التخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الكلم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس من آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر الندا فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه

الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان المطلب الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع ولا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع لحد امرين وجودين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لان العلمية ناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته تركيبها ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف

الشروط المذكورة الآ ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه
فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم
شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان فى اخره اي اخر المنادى
زيادتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز عن نحو ثمانية
ومرجانة فان اليا والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم
يحذف منهما الا الاخر كاسما اذا جعلتها فعلا من الوسامة اي الحسن كما
هو مذهب سيبويه لا انها لاجمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه حينئذ
يكون من باب عمار ومروان او كان فى اخره حرف صحيح اصلى لتبادره
الى الذهن لان الغالب فى الكلام الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة
لانه لا يحذف منه الا التاء وسواء من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل
مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله
مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما فى اخره حرف صحيح

قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين ليلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد فى قوله
زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران
فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانت فى حكم الواحدة وكما زيدتا معا حذفتا
معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة
الزايدة بالطريق الاولى المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد ان كان مركبا
يعلم من بيان شرايط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة
عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة
لانه ولم منزلة تاء التانيث وكون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة
الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى فيحذف
حرف واحد لحصول الغاية المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار
فى يا حارث ويا مال فى يا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت
بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه

قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل
الترخيم وفى يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى يا كروان
يا كرو بواو متحرك بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم
على الاستعمال الاقل اسما براسه فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة
براسه فيضم وياثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو
اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى
يا خاصة فى المندوب لانه مختص لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى
اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا
وعدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه
النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما



كالمصيبة والحزن والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى
المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حزناه ويا مصيبتاه واختص المندوب
بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما
وحكمه اي حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه حكمه فى الاعراب
والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان
مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع
اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك زيادة
الالف فى اخره اي فى اخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة وان
خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى
حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا
اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا
واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين ولك الهاء اي الحاقها

بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب والمتفجع
عليه حقيقة الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا
اللفظ مندوب خاص ليستقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندب
عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف في
مثل وا زيد الطويلاه لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف
اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد
تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه وان جوز
مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان
اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من اتصال بين المضاف
اليه الا انه اتم من جهة المعنى لاتحادهما في الذات فان الطويل هو زيد لا
غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا
ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام
قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة

قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه
لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى
انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في
الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها
حذف حرف النداء العلم سواء كان مع البدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه
لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو
يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو يا ايهذا الرجل
فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى
اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا
احسن الي واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف
حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من
الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته وفي افتد

مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال
افتد مخنوق فحذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي
اطرق كرا اي يا كروان ومنه شذوذا ان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا
اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة
الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايضا وقد يحذف المنادى
لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف
نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة
الا يسجدوا بتشديد اللام فانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير
الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء
على شرط هو تفسيره اي تفسير ذلك العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا

احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه
الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزءا من الكلام الذي
بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او
شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه
اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بجرد رفع ذلك الاشتغال عليه
اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه
اي ما يناسبه بالترادف واللزوم لنصبه اي النصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضرب وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج
نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره
فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب

بالمفعول به نحو حين كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور احدها اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة
ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثه وواحد للمشتغل بالمتعلق
والاحسن في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى ووجهه **نحو**
زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه **وزيدا**
مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان
مررت بمعنى تعديته بالباء المراد فيها جاوزت **وزيدا ضربت غلامه** مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق **وزيدا حبست عليه** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته المحبوس عليه
ينصب زيد في هذه الامثلة **بفعل يفسره ما بعده اى ضربت** يعني الفعل المفسر
الناصب لزيد في زيدا ضربته اعني ضربت المقدر فان الاصل ضربت زيدا

ضربته اضمر فيه ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني **و** على هذا القياس
جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به **واهنت** فانه مفسر بما يستلزمه
اعني ضربت فان ضرب الغلام يستلزم اهانته سببه **ولابست** فانه
مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او
النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال
ويختار في الاسم المذكور **الرفع بالابتدا** اي بكونه مبتدا لان تجرده
عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتدا ويرجح **عند عدم قرينة خلافه**
اى قرينة ترجح خلاف الرفع اعني النصب لانه في مقتضى الصحة فيهما متساويان
لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح
النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته
او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة
للرفع **اقوى منها** اى من القرينة المرجحة للنصب **كاما** الداخلة على ذلك الكلام
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي

والدعا نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة
للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا
المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع
انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانه المختار ح هو النصب فان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل **و** مثل اما مع غير الطلب
اذا الواقع بعدها الاسم المذكور **للمفاجاة** في كونه من اقوى القرائن مثل نحو حرجت
فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
فلا تناقض **ويختار النصب** في الاسم المذكور **بالعطف** اى بسبب عطف جملة
هو فيها **على جملة فعلية** مقدمة **للتناسب** اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة
والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته **وبعد حرف**
النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع

ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
ولا عمروا وان زيدا ضربته الا تاديبا **و** بعد حرف **الاستفهام** نحو ازيدا
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لان المختار الرفع في اسم الاستفهام
مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه
يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في
الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل **و** بعد **اذا الشرطية** الدالة على المجازاة
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه **و** بعد **حيث** الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه **و في** ما قبل **الامر والنهي** يعني موضع
وقوع الفعل الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا
تضربه وانما اختير في هذه المواضع اى فيما بعد حرف النفي والاستفهام
واذا الشرطيه وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور
اذ هي اي هذه المواضع **مواقع الفعل** اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر
فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا **و** كذلك
يختار النصب في الاسم المذكور **عند خوف لبس المفسر** اى التباس ما

فلا يتبع الاسم المذكور بعدها ... وما كان الاستفهام ...

ماهو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من
حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم
المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته
للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على
تقدير النصب و وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان
التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب
كل على الاضمار لشريطة التفسير ولو رفع بالابتدا وجعل خلقناه خبرا له
كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال
كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل
شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا ان الحكم على كل شيء بقدر فانه يوهم كون
بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فالمتكلم
ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي
عنده او في داره او نحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير

مخلوق فلنا تام

اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور
على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه
بالابتدا ونصبه بتقدير الفعل والوجهان يستويان بحصول التناسب
فيهما ففي الرفع تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية
وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت
السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا
قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبتدا فالصغرى اقرب ووجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف
الشرط والمراد به هنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع
الطلب كذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف

التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد
حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني
اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر
ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا
يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند
اليه فالاتحاد فيما ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد
في المثال لازم بالابتدا ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب
به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار

على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر
فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم
ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات
المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب
فيها موافق لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف
اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا وتقديره كل شيء
هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان بعده الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء
اتفقوا على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاية
عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى

ثالتحلى لاخراجه عنها فقال وبحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

مائة جلدة الفاء فيه مرتبة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في

الزانية والزاني مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو

صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط

لا لدلالته على السببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما بعدها في جزيرة فيما قبله

فامتنع تسليط الفعل عليه المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية

جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مثل محذوف المضاف والزاني عطف

عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله

فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي

ان ثبت زناهما فاجلدوا او وقيل زائدة او التفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء

جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين فيه الرفع والا

اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة

تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع

فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من

تلك المواضع التي وجب حذف فعل الناصب المفعول به فيها التحذير

وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة

تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول الناصب

عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول

تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا لم مما بعده اى

مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على

حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا فلا بد من ضمير في المعطوف كما

في المعطوف عليه قلنا نعم لكن وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ

تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع

الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر نحو اياك والاسد

واياك ان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك

عن الاسد والاسد عن نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو

ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر

منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف عن نفسك

تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه

اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين

غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان تقدر فيه مثل

بعد او نح ونقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى

على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد

واتق ونحوهما فيقدر بعد في جميع افراد نوع الاول وفي بعض افراد

نوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك

كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ

الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا

وليس كذلك فانه ايضا تحذير والجواب انه تابع للتحذير والتوابع خارج

عن الحد بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من

الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول وان

تحذف و تقول في المثال الاخير اياك وان تحذف بتقدير من اي اياك

من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في

المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان

وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد

شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما

حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل

اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه

كذلك او مطابقا اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل

شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن

ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج

به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل

فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخل

فيه فان شهود يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود

يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي

المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج

مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه

فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على
تقدير قيد الحيثية لا حاجة الى قوله الا لزيادة توضيح تصوير المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشار الى
قسمي المفعول فيه وتمهيد للبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه
ضربان ما يظهر فيه لفظ في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو
منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقديرها واما المجرور بها فهو مفعول
به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال المص وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه
تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان
او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان
ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما

في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة
نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف
ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على
المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامها
اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما
وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل
الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض من النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل

فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص يتوجه فيه يصح ان ينسب
الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قيل ضربت زيدا في الدار التي هي جزء
من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته
في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في
البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار
ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه
بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل
عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة
و بعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل بعينه كما مر

في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده وخرج به سائر المفاعيل بما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل
اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله
مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور
احتراز عن نحو اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه
وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا
المراد مذكورا معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا
المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد مثل اعجبني التاديب
الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه
مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل هو الضرب فان التاديب
انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب
وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون
المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا
الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي الزجاج مصدر من غير لفظه فعله فالمعنى

عنه فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت بالقعود عن
الحرب جبنا اي ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول
الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله فى حقيقته الا ترى الى صحة تاويل
الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من
غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا
شرط كون الاسم مفعولا له فالتمن والاكرام فى قولك جئتك للتمن
ولاكرامك الزائر عندنا مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى
المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح
القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب
فى تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او فى مع انها من
دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار فى هرة
اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى
النية وكان الاصل ابقائها فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى

شرط

شرط بل الحاجة اليه انما يكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز
حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز
ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جيتك للتمن
لفاعل الفعل المعلل به اي لمتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا
كان فعلا لغيره نحو جيتك لمجيئك اياى ومقارنا اي الفعل المذكور فى
الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل
اعنى القعود بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو تهيات الحرب ابتغاء
الصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ابتغاء الصلح بعض زمان
الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له
فى الوجود نحو اكرمتك لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه
بهذه الشرائط يشبه الظرف فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به
بخلاف ما اذا انتفى منها المفعول معه اى الفعل الذي فعل بمصاحبته بان يكون

الفاعل مصاحبا فى صدور الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه
فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى
الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام
واعتذر عن نصبه بانه جوز بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب
وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا الراى ضعيف
جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان المفعول
ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين
اللزوم لظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل
بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره
والضمير المجرور للموصول مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره
كالفاء لمصاحبة معمول فعل متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا
نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان

ذلك

ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو
ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى
ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو
تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل على التشارك فى اصل الفعل دون التلاحم
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او
معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر
واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان
اي وجد الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا جاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جيت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جيت وزيدا
بالنصب فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصل لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا

بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك فمعنى ما شانك وعمروا ما تصنع وعمرا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل

او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه نحو ضرب زيد عمروا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه لا باعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه ويصح اقامة المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او

مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هولاء مقطوع مصبحين قوله مصبحين حال عن هولاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما

وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا يخفى عليك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم هذا الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحته وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالذي والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان

لكونها حكما في الحقيقة عن حدث الحال وحق الخبر ان يكون نكرة م

النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدوث المنسوب الى صاحبها ليحصل بها التعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل فى غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد ومجيء الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة فى حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الانتقاء للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة على تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويحمل

قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبر معطوف على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نقص الدخال اي على من لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض اي والمعنى على نقص مثل نقص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده وتجهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات

خال

اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة ان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شايبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها عليه لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال على فيما مر مثل زيد قايما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور وخارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدا على الحال نحو زيد قايما في الدار قائما

مع تاخير المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما ان جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليها للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر

معنى الفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تتمة الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب
الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاشكال بجعل كافة
حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالا
كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل
ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا
من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا
في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا
وهو ما فيه حلاوة صرف فانه مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب
من ابسر النخل اذا صار بسرا عليه لبسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا
اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على ما فيه التفضيل

مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان
يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل
وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه
والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه
قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر
فكان كالعدم ومع هذا فلا اري باسا بان يقال وان لم يسمع زيد حسنا
قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي
اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس فلا تفيد الاشارة بحاله البسرية ولانه لا يصح حيث وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا ويكون
اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن
يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال
بمنزلة الخبر عن ذي الحال واحد فاعليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية

لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة
الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل الرابط في
اول الامر فاكتفي بها مثل قوله ع كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا
الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما
في الحال المؤكدة فلا يجوز بالواو تقول في المؤكدة هو الحق لا شك فيه وذلك
ان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده
على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول
الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة

الفعلية

الفعلية التي يكون فعلها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا
ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواها
اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة
المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا
او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها لها
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما
يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد
وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول
لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا
كي يدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه
عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه
انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا

بخلاف مذهب الكوفيين فانهم يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت
ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله
تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله
تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة
موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط
ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف
العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشائع في النزول المتهيئ للسير
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا
اما صفة لراشدا وحال بعد حال ومقالية نحو كقولك راكبا لمن يقول
كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا التي لا تنتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل

زيد

مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه
بفتح الهمزة من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او اوضحها
من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته
لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب الفتاح
لحق التقديرات عندي ان تقدر يعني عطوفا وشرطها اي شرط وجوب
حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما
يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف
عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة
من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية
من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون
حذفه واجبا نحو انا شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي
يرفع الابهام ولحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو
ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت

الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب
اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضع واحترز
به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله
عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد
الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل
فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل
جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في كل واحد واحد
من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فيرفع
الرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع
له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان
كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان
عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع

الرطل

الرطل لنصف من مثلا فلا شك ان الموضوع له معنى معين ممتاز عما هو اقل
من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل والخل
او غيرهما والا من حيث الوصف فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي
او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة
او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا
فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى
تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء
المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف مقدار صفة المفرد وهو ما يقدر الشيء اي يعرف به قدره من
غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا لا يتحقق الا في ضمن هذا

الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق
وهو يقع الثاني عن مفرد مقدار
في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب
اسماء العدد واما متحقق في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان
الرطل نصف المن وعندي منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع
نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في
هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل
زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا والمراد بها المعدود والموزون
والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة لان كان
نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون
كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف
اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع
ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل المتعدي اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي

بعده

بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان
يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي
الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان
كان اي التمييز جنسا وهو ما يتناول بلفظه القليل والكثير ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير فلا حاجة الى التثنية وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا
لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفيه تخصيص
فصل الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او التميز
ويجمع اي يورد بالجموع التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد

في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التمييز ملتبسا
بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز
جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام
بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين
او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة
الا قليلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة
المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرك
وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم
الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان
انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف
تحملا
في غير صورة الالتباس ايضا الاعلى تحمل ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن
غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد

مقدارا

مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا
ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديد فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام
بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز بالاضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار
عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه
المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها
تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول
انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء
واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو

حسبك زيد رجلاً نحو طاب زيد نفساً مثال للجملة والتبيين فيه لما انتصب
عنه وزيد طيب اباً مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما
انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما شابهها
فهذا المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً
وابا فتوله وصح ابوة ودارا وعلما عطف على نفسا واما الجسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب التحقيق
اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس
عين غير اضافي هو خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو
متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي
والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف
على قوله في جملة او ما ضاهاها نحو يعجبني طيبه نفساً وتركه لانه اظهر
التمييزات ولا خفاء بر وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق
ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون
صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لا التمييز المفرد

على ان الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه
اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير
معينا معلوما والا الابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل
اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس
اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعدما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد
بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة
له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه
بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز
بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو

لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا او علما فان هذه الاسماء ليست
نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها بل لمتعلق زيد
وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما
اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته او جمعه سواء
كانت الموافقة لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
اباء او المخالفة نحو طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب
زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت ابا وجدا
له فقط كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز ورد مفردا واذا قصد
تثنية ورد تثنية واذا قصد جمعيته ورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح
ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي
ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد

بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها النوعية فانه لا
بد حينئذ من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما
اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من
العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا او ما والاه مما يجري كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا
كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له
مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو
للعطف على خبر كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت
اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله

درهم من فارس وقولهم عز من قايل يريد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في
الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية ومدحه في حال
الفروسية بغيرها من الصفات **ولا يتقدم التمييز على عامله** اذا كان
اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا دينارا رطل لان
عامله ح اسم جامد ضعيف العمل شابه الفعل في العمل مشابهة ضعيفة
كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله **والاصح** اي اصح المذاهب **ان لا يتقدم**
التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا لم اذا جعلته ملازما
نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلاء
الاناء ماء اي ملاء الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث
المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز
فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة ولها

مجازا

مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن
النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول لانا لا نسلم ان التمييز في هذا المثال ولنا لم
لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة **خلافا للمازني والمبرد** فانهما
يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا
الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه
معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر ٭ اتهجر
ليلى بالفراق حبيبها ٭ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ٭ على تقدير تانيث
الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى ليلى ويكون
نفسا تمييزا عن نسبة الطيب اليها متقدما عليه واما على تقدير تذكير
الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييزا عن نسبة كاد اليه اي وما كاد
الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار
النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في
التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على

بحث المستثنى

قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية
في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما
احكاما خاصة لم يكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال **متصل ومنقطع**
فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات
المستثنى المنقطع **عن متعدد** وجزئيا تحترز نحو ما جاءني احد الا زيدا ولجزاؤه
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد **لفظا** اي ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا **او تقديرا** اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما
جاءني احد الا زيد **بالا** غير الصفة **واخواتها** واحترز به عن نحو جاءني القوم
لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد **والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها**
اي بعد الا واخواتها **غير مخرج** عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى
المتصل فالمستثنى المتصل الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا **وهو** اي
المستثنى مطلقا صاحب علم او لا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما

يتفطن

يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار
منصوب وجوبا **اذا كان** واقعا **بعد الا** لا بعد غير وسوى وغيرهما **غير**
الصفة قيد به لان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في
المستثنى لئلا يذهل عنه **في كلام موجب** اي ليس بنفي ولا نهي ولا
استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا كان وقع في كلام
غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء ولا احتياج ههنا
الى قيد اخر وهو ان الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه
مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على
الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على
الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة
الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم الجمعة كذا فانه مرفوع
وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه متعلق بالفعل

او معناه تعلقا معنويًا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جا بعد تمام
الكلام فشابه المفعول **او مقدمًا** عطف على قوله بعد الا اي المستثنى
منصوب وجوبًا اذا كان مقدمًا **على المستثنى منه** سوا كان في كلام
موجب او غيره نحو جاني الا زيدًا القوم وما جاني الا زيدًا احد
لامتناع تقديم البدل على المبدل منه **او منقطعًا** اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبًا اذا كان منقطعًا نحو ما جاني احد الا حمارًا في الدار الا حمارًا **في الاكثر**
اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون او في اكثر
مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة اهل الحجاز فالمنقطع مطلقًا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة
واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ان يكون قبله اسم يصح
حذفه نحو ما جاني القوم الا حمارًا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما
لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه
كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم

فلا

فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعًا **او كان بعد عدا وخلا** اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبًا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوًا اذا جاوزه مثل
جاني القوم عدا زيدًا وبعد خلا من خلا يخلو خلوًا نحو جاني القوم
خلا زيدًا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار
من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل او يتعدى
بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثنا
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير
راجع الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق
المستثنى منه والتقدير جاني القوم عدا وخلا مجيهم او الجاي منهم او
بعض منهم زيدًا وهما في الاصل محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما
اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثنا **في الاكثر** اي النصب بهما انما
هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد يجيز الجر بهما
على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافًا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما
اكثر **وما خلا وما عدا** اي المستثنى منصوب ايضا وجوبًا اذا كان بعد ما خلا

وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاني القوم ما خلا
زيدًا وما عدا عمرًا بتقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرف
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيهم من زيد او وقت
مجاوزتهم او مجاوزة مجيهم عمرًا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم
الفاعل اي جاوا خالين بعضهم او مجيهم من زيد او مجاوزًا بعضهم او مجيهم
عمرًا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل
هذا لم يثبت عند المص ولم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر **وكذا** المستثنى
منصوب بعد **ليس** نحو جاني القوم ليس زيدًا **و** بعد **لا يكون** نحو جاني
اهلك لا يكون بشرًا وانما يكون النصب واجب بعدهما لانهما من
الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثنا
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى
منه مطلقًا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل
هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها
قايمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها **ويجوز فيه** اي في المستثنى **النصب** على

الاستثنا **ويختار البدل** عن المستثنى منه فيما **بعد الا** حال من الضمير
المجرور اي حال كون المستثنى واقعًا في محل يكون متاخرًا عن الا لا عما
عما اذا كان بعد سايرادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما
في كلام غير موجب احترازًا عما اذا كان في كلام موجب فانه منصوب
وجوبًا كما مر **و** الحال انه قد ذكر **المستثنى منه** احترازًا عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى
منه بغير الواو على انه صفة الكلام غير الموجب اي كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعًا ولا مقدمًا على
المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك **نحو ما فعلوه**
الا قليل بالرفع على البدلية **والا قليلا** بالنصب على الاستثناء ونحو
ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدًا بالنصب على الاستثنا
وما رايت احدًا الا زيدًا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جايز غير المختار وانما اختار البدل في هذه الصورة
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة

الاستثنا

وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى
على حسب العوامل اي ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له
العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك
فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك
ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم كل احد
الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب المتكلم كل احد الا زيد الا
ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا نحو
قرات الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يكمل المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقايل ان يقول
كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا

زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح
مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز
مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه بكل واحد
من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة بدونها واجيب بان المعتبر
هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفته واحدا منها
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفته واحدا
اياها فانه قليل كما نقل في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم
كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين من من
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو
قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من
ضربك من القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك
ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب

فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دايما على
جميع الصفات الا صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن
ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتنافى ليستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت
امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يدخل
في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات
ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال
مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك
او المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل
من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي على موضع المستثنى
منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد الا
زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل

لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه
ومثل ما زيد شيا الا شي لا يعبا به اي لا يعتد به فشي مرفوع محمول على محل
شيا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما
وقع في بعضها فهو صفة شي المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثنا
الشي من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيا اعم من ان يزيد
عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير
الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورتين الاوليين
لان من لا تزاد الاستغراقية اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو
ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا
جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جايز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها عمرو بالنصب
لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقديرها حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله

ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير
ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا
بتكرير العامل وحكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه
اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل
بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين
الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فغير وعمرو فوقع على انه محمول على محل
احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالجزئية
فان قلت لاحد في هذين المثالين محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا
القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض
النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية
لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل لها وهي اي ليس

لاجله

لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل
ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس
في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال
ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا و المستثنى
مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح
السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف
جر في اكثر استعمالاتهم ولجواز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعلها
مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا
حاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكانه لما اتحد بالمستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير
اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على
هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء

على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما
حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا
الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون
موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد
وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة
الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول
في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال
او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان
الا زيد منكور اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة
يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التناول قطعا على
تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض
منهم معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير

محصور

محصور لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا
فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة الا
درهما وانما يصار عند هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء
عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان
الا لا تحمل على الصفة غالبا وقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو
ما جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم
يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض
آلهة جمع اله ولا لام فيها علة محصورة الا الله اي غير الله لفسدتا اي
عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكر غير محصور وهي
آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الالهة بتعيين فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء في الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه
لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه
ليس فيهما آلهة مستثنى عنهم الله وبعد لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان

بكون ح فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى
غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله
يجب ان لا ينعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على
غير في غير الجمع المنكر غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه
جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء كما يجوز في نحو قولك ما اتاني
احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل
اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقول الفرقدين بالنصب وحمل البعض
ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما وصف كل
دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل
لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما
لانك اذا قلت جاء القوم سواك او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد
على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيما عنه لا زما للاضمار الظرفية

وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا
ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا
نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل
في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم
بالنصب خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله

بحث خبر كان

ثم هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او احدى اخواتها
والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر
الاسم والخبرية لاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرر لا يكون
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يقوم ابوه ولا
بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق على يقوم وقايم في هذين المثالين
المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان
المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة

في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قايما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث
المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما
كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان
المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز
تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو
كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما
اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي
ان يجي بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع
الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان

خيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير
فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل
اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت
لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا
منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت فعل بها ما فعل بالاول من غير فرق الا حذف
اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها

بحث خبر ان

وسنعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي
بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قايم وبما عرفت من معنى البعدية
في الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه

بحث لا التي لنفي الجنس

فی ان زیدا ابوه قایم المنصوب بلا التی لنفی الجنس ای النفی صفة الجنس وحکم وانما لم یقل اسم لا لانه لیس کله ولا اکثره من المنصوبات فلا یصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقیقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبیر عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم یکن کله من المنصوبات لکن اکثره منها فاعطی للاکثر حکم الکل فعد الکل منها تجوزا ولا یبعد ان یقال اسم لا هو المنصوب لفظا کالمضاف وشبهه او محلا کما هو مبنی علی الفتح واما ما هو مرفوع فلیس اسما لها لعدم عملها فیه هو المسند الیه بعد دخولها خرج به مثل ابوه فی مثل لا غلام ابوه قایم لما عرفت وهذا القدر کاف فی حد اسمها مطلقا لکن لما اراد حد المنصوب منه زاد علیه قوله یلیها ای یلی المسند الیه لفظة لا ای یقع بعدها بلا فاصل نکرة مضافا او مشبها به ای بالمضاف فی تعلقه بشیء هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمیر المجرور فی الیه او الاولی منه والباقی من الضمیر المجرور فی دخولها وما بقی من الضمیر المرفوع فی یلیها مثل لا غلام رجل ظریف

مثال لما یلیها نکرة مضافا وفی بعض النسخ لا غلام رجل ظریف فیها وقد عرفت فی المرفوعات تحقیق قوله فیها ولا عشرین درهما لك مثال لما یلیها نکرة مشبها بالمضاف وقوله لك علی النسخ المشهورة من تتمة المثالین کلیهما فان کان ای المسند الیه بعد دخولها غیر واقع علی الاحوال المذکورة بل کان مفردا بانتفاء الشرط الاخیر فقط وهو کونه مضافا او مشبها به ای یلیها نکرة غیر مضاف ولا مشبها به لیترتب علیه قوله فهو مبنی علی ما ینصب به فانه لو کان مفردا معرفة او مفصولا فحکمه غیر ذلك وقوله علی ما ینصب به ای علی ما کان ینصب به المفرد قبل دخول لا علیه وهو الفتح فی الموحد نحو لا رجل فی الدار والکسر فی جمع المونث السالم بلا تنوین نحو لا مسلمات فی الدار والیاء المفتوح ما قبلها فی المثنی والمکسور ما قبلها فی جمع المذکر السالم نحو لا مسلمین ولا مسلمین لك ونعنی بالمفرد ما لیس بمضاف ولا مضارع له فیدخل فیه المثنی والمجموع وانما بنی لتضمنه معنی من اذ معنی لا رجل فی الدار لا من رجل فیها لانه جواب لمن یقول هل من رجل فی الدار حقیقة او تقدیرا فحذف من تخفیفا وانما بنی علی ما ینصب به لیکون البناء علی حرکة او حرف استحقها النکرة فی الاصل قبل البناء ولم

بین المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمیة فیصیر الاسم بهما مایلا الی ما یستحقه فی الاصل اعنی الاعراب وان کان ای المسند الیه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النکارة او مفصولا بینه ای بین ذلك المسند الیه وبین لا بانتفاء شرط الاتصال علی سبیل منع الخلو سواء کان مع انتفاء شرط کونه مضافا او شبیها به او لا وهی ست صور نحو لا زید فی الدار ولا عمرو ولا غلام زید فی الدار ولا عمرو ولا فی الدار رجل ولا امراة ولا فی الدار غلام رجل ولا امراة ولا فی الدار زید ولا عمرو ولا فی الدار غلام زید ولا عمرو وجب فی جمیع هذه الصور الست الرفع علی الابتدا اما فی المعرفة فلامتناع اثر لاء النافیة للجنس فیها واما فی المفصول فلضعف لا عن التاثیر مع الفصل والتکریر ای وجب تکریر اسم لکن مطلقا لا بعینه اما فی المعرفة لیکون کالعوض عما فی التنکیر من معنی نفی الاحاد وفی النکرة لیکون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السایل افی الدار رجل ام امراة وهذا التعلیل جار فی المعرفة ایضا ومنحو قضیة ای هذه قضیة ولا ابا حسن لها ای لهذه القضیة هذا جواب عن دخل مقدر علی قوله وان کان

معرفة وجب الرفع والتکریر فان اسم لا فیه معرفة لان ابا حسن کنیة علی رضی الله عنه ولا رفع فیه ولا تکریر بل هو منصوب غیر مکرر فاجاب بانه متاول بالنکرة اما بتقدیر المثل ای ولا مثل ابی حسن لها فان مثلا لتوغله فی الابهام لا یتعرف بالاضافة الی المعرفة او بتاویله بفیصل بین الحق والباطل لاشتهاره رضی الله عنه بهذه الصفة فکانه قیل لا فیصل لها ویقوی هذا التاویل ایراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوینه للتنکیر وفی مثل لا حول ولا قوة الا بالله ای فیما کررت فیه لا علی سبیل العطف وکان عقیب کل واحد منهما نکرة بلا فصل خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجیه بتمام النصب تزید علیها الاول فتحهما ای لا حول ولا قوة الا بالله علی ان یکون لا فی کل منهما لنفی الجنس ولا قوة عطف علی لا حول عطف مفرد وخبرها محذوف ای لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة علی جملة ای لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولی استغناء عنه بخبر الجملة الثانیة والثانی فتح الاول ونصب الثانی ای لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولی لنفی الجنس واما نصب الثانی فلان

لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبًا
حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر
واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة و الثالث فتح الاول ورفع اي رفع
الثاني نحو لاحولَ ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي
الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتدا عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر و الرابع رفعهما بالابتدا نحو لاحولٌ
ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حولٌ وقوةٌ فجاء بالرفع فيهما
مطابقة للسوال ويجوز الامران ههنا ايضا و الخامس رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لاحولٌ
ولا قوةَ الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان
شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيهما لتوافق الا سمين
بعدهما في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا

حول

حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبًا
ومرفوعًا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي
الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناءً لان
العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة
الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في
الدار مستفهمًا و اما العرض مثل الا تنزل عندي ولم يذكر سيبويه ان
حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي ولم
يرد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضًا كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو وحروف التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها
الا رجلا نكرمه واما التمني نحو الا ماءً اشربه حيث لا يرجى ماءٌ واما قولهم
الا رجلًا جزاه الله خيرًا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
لكنه حرف موضوع للتخصيص برأسه فكانه قال الا ترني رجلًا يعني هلا
تريني رجلًا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليه همزة

يدل على ان ذلك مخصص بكن

الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة
الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازًا عن نحو لا غلام
رجل ظريفًا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازًا
عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردًا حال من ضمير مبني احترازًا عن
والعامل فيه مبني احترازًا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد
حال او صفة مفردًا احترازًا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا
القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملًا على المنعوت لمكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في
قوله ونعت المبني الاول اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقًا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت
لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردًا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني
الاول مفردًا يليه فان باردًا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع
كما هو الظاهر ولو جعل نعت المتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما
ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعها في الاعراب دون البناء

رفعا

رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملًا على اللفظ او محله القريب نحو لا
رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفًا بالنصب والا اي وان لم
يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعًا حملًا على
المحل البعيد او نصبًا حملا على اللفظ او على المحل القريب وقد مرت
امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان
المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررًا
في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ
اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبًا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعًا
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم
المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا
نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنًا وابن في قول الشاعر ه فلا اب وابنا
مثل مروان وابنه ه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا ه وساير التوابع لا نص عنهم
فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي
ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس

تركيب لا مكرر في المعطوف فانه اذا كان المعطوف صحيح

ه ارتدى ارتدا

لام الاضافة واجرى فى ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات
الالف فى نحو اب وحذف النون نحو غلامين جاز يعنى ان الاصل
فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون
الاسم فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرهما وقد
جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب
واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيها له اى
لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجرى احكام
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين لا انضاف باظهار
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى المضاف فى اصل معناه اى معنى
المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى
لا ابا له ولا غلامى له جاز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا
اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة
مثل هذين التركيبين له اى لما اشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى

ما يشتمل

ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لا ان بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم
من غيره ومن ثم اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه
غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب
الى شئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب
يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فى اصل معناه وليس اى مثل هذين
التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد منهما على تقدير
الاضافة وهى نفى ثبوت لجنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير
الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة فى
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه
موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين

له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا
لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف
لانه العمدة فيما بينهم ولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف
حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه لتاكيد
اللام المقدرة وحكم الشيخ بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا فى
مثل لا عليك اى لا باس ولا يحذف الاسم وحده الخبر لئلا يكون اجحافا
وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل
زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين
فى النفى والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما
اى دخول ما ولا وهى اى خبرهما ولا لهما وكذا اسمهما لهما
لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها وخبرها
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة

اهل

اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر
خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة الحجازيين هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا
بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل
انما اختصت ما بالذكر لانها الاكثر دوما لا فى الاستفهام لهم وهى زائدة
عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفى بالا نحو ما زيد
الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما
اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة لما اذا زيدت ان فلان ما
عامل ضعيف يعمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل ولما
اذا انتقض النفى بالا فلانه عملها بمعنى النفى فلما انتقض بطل العمل واما اذا
تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها فى العمل واذا عطف عليه اى على
خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى وهو
بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع
اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى المجرورات

عطف المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل المخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها
اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه فالمضاف
اليه وان كان مختصا باعرفيه لكن المشتمل على علامته اعم منه
ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى
بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظيه وان لم يكن داخلا في تعريفه
والمضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في
ذلك المص الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب
اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي تضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء
اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا

اي ملفوظا كان ذلك الحرف مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم حديد فضة
وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف
المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف
شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف
نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما يقوم مقامه من نوني
التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل
على تمام ما هي فيه فلما اراد وان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى
من الثانيه التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلمة وسموها بالثانية فهم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم
حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظيه انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظيه لكن الظاهر من كلام المص في المتن والشرح
في شرحه لم ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظيه انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه

ولا ينقل شيء فيه من شايبة مضافا فاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة
الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذلك
الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد
الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه
قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا هذا التخصيص واقع قبل
الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى
المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظيه اي
منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء
لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن لم تكن مضافة الى معمولها بل

الى غيره كمصارع البلد مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اي في المضاف اليه على جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على
المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام
صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد
واما بمعنى من البيانيه في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي في ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما مباين المضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى
في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد
اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة بمعنى اللام واما اخص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الخاتم بمعنى

اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه يلزم فيما هو بمعنى
اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
نحو يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام
فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا
يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد **وهو** اي كون
الاضافة بمعنى في **قليل** في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى
اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في قليلة ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام ولما
الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى ان يجعل قسما على حدة **نحو**
غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد **وخاتم فضة** مثال
للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة **وضرب اليوم** مثال للاضافة بمعنى
في اي ضرب واقع في اليوم **وتفيد** اي الاضافة المعنوية **تعريفا** اي تعريف المضاف

مع

مع المضاف اليه **المعرفة** لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعنى
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال لجاني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيبية الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما في قوله ٥ ولقد امر على اللئيم يسبني ٥ وذلك على
خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا
تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا
ان يكون للمضاف اليه المعرفة ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في
شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل لرجل مثلك كان معرفة اذا قصد الذي
يماثله في الشيء الفلاني **و** تفيد الاضافة المعنوية **تخصيصا** اي تخصيص المضاف
مع المضاف اليه **النكرة** نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان
الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل

خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه **وشرطها** اي شرط الاضافة
المعنوية **تجريد المضاف** اذا كان معرفة **من التعريف** فان كان ذا لام حذف
لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم
وان لم معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير
تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان
المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع
الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان
في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معرفتها معلوميتها باللام او الاضافة

فلا يلزم

فلا يلزم فيها تعريف المعرفة بل تبديل تعريف بتعريف **وما اجازه الكوفيون**
من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف
الى معدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار **ضعيف** قياسا واستعمالا
اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من
الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع
وانما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون
الاضافة اللفظية علامتها **ان يكون المضاف صفة** احترازا عما اذا كان
غير صفة نحو غلام زيد **مضافة الى معمولها** احترازا عما اذا كانت مضافة
الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم البلد العصر **مثل ضارب زيد**
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله **وحسن الوجه** من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعله **ولا تفيد** الاضافة اللفظية فائدة **الا تخفيفا** لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال **في اللفظ** لا في المعنى بان يسقط
بعض من المعاني عن ملاحظة الفعل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط

بحذف التنوين حقيقة مثل ضاربُ زيد او حكماً مثل حواج بيت الله او
بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في
لفظ المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معاً نحو زيد
قائمُ الغلام كان اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة **ومن ثم** اي
من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد
من التعريف والتخصيص **جاز** تركيب **مررت برجل حسن الوجه** باضافة الصفة
الى معمولها وجعلها صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفاً فجاز
هذا التركيب **وامتنع** تركيب **مررت بزيد حسن الوجه** فلو افادة تعريفاً
لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة
اذاً صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء
التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من
ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز

بحذف ضمير واستتاره في الصفة نظيراً للغلام لان تقدير الغلام غلامه فحذف ضمير من غلامه واستتر في القائم فيكون التخفيف في المضاف اليه القائم

ان

ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء
التخصيص **و** من جهة انها تفيد تخفيفاً **جاز** تركيب **الضاربا زيد والضاربوا
زيد** لحصول التخفيف بحذف النون **وامتنع الضارب زيد** لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه
لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف والانتفاء التخصيص بل يكفي
فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا القياس كان الانسب تقديم هذا
الفرع لكنه أخّره لكثرة لواحقه **خلافاً للفراء** فانه يجوّز تركيب الضارب
زيد اما لانه توهم دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدم متحتماً على الاضافة مجرد
ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة
المعطوف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث
اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله **وضعف الواهب

المائة الهجان وعبدها** يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع الضارب زيد لعدم الفائدة
في الاضافة ولا يخفى فيه شوب مصادرة على المص **اللهم** الا ان المراد به
انه ضعيف في الاستدلال اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملاً على
المحل وعلى انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها
بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه ٥ الواهب المائة
الهجان وعبدها ٥ عوذاً تزجي خلفها اطفالها ٥ اي ممدوحه الواهب
الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل
عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها
تشبيهاً له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى
ملابسة عوذاً بالذال المعجمة جمع عائذة الحديثات النتاج حال من المائة
تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكور اي تسوق وفاعله
ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث

واطفالها

واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا
تنكشف الا بعد معرفة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على
الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله **وانما جاز الضارب
الرجل** يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين
باللام لكنه جاز **حملاً** على الوجه **المختار في الحسن الوجه** وهو حسن الوجه
بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساً
معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
فقياسه عليه قياس مع الفارق **والضاربك** يعني انما جاز الضاربك مع
القياس عدم جوازه كما عرفت **و** كذا **شبهه** وهو الضاربي والضاربه
وغيرهما **في من قال** اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه **انه** اي الضارب
في الضاربك دون من قال انه غير مضاف **مضاف** والكاف منصوب المحل
على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا
يحتاج في جوازه الى الحمل **حملاً** اي لمحموليته **على ضاربك** فاتحد فاعل المفعول

له والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين بهم مجردة عن اللام ببقعوا لانها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان
لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس صحة اتصال الضمير ثم لم يعتبروا انتفا
فى ضاربك وجوز وبد ونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل
الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب
واحد والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف لا
للاضافة لانها لو سقطت للاضافة لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا بان
يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال الضاربك كما يتصور ضارب
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضاربك ايالك الفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حملوا الضاربك عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم
يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل
والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على
جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين
وذلك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة
للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى بها المضاف اليه صفة
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل فى المعطوف
ما لا يحتمل فى المعطوف عليه وح يندفع ما يفر من توهم شايبة المصادرة
على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهرة وتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بهما ولا يضاف

موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان
لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى اخر لا يقوم احدهما
مقام الاخر ولهذا المعنى لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال جامع
الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا
للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
ولا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربى و
صلوة الاولى وبقلة الحمقا فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف
موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى
صفة الصلوة والحمقا صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع اول بمسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان
الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا

والجامع قايما مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقا متاول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقا على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتمشى فى جانب الغربى فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربى
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزء وكل فالمكان الجزء الذى اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية
المكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد
على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة
على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة
من جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان
يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها
اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فى قليل اضافته

اليهما من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها
ليتخصص وعلى هذا القياس لخلاف شباب ولا يضاف اسم مماثل
او مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه
سواء كانا مترادفين ككليث واسد في الاعيان والحبس والمنع
في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق
والتكذيب كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف الا ترى انك
اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيد رايت ليثا بدون ذكر
الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا
لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين
الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واعنيه العين عن الشيء اذا كان اللام للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس
ففيهما خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد

كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل
احدهما على المدلول والاخر على اللفظ وكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما
اخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا يثقل عليه الحركة لمعارضة صفة السكون ثقل الحركة
ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا
بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح
وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما
الاصل والصحيح ان الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا
يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون
انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا

الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي
ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير
التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغمها في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب
الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين
فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون
للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان اخره واوا
قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا
اضيفت الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها فحركت
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الواو والياء فتحة بقي
ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة
الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لالتقاء
التقاء الساكنين ان لم تحرك ولختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي

مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب
منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا
رد المحذوف بجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام
الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم الياء في الياء وتمسك في ذلك
بقول الشاعر ٥ وابيّ مالك ذو المجاز بدار ٥ وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب المصنف عنه بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي الجمع اب فاصله
ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى
في الثانية فصارت ابيّ وقد جاء جمعه هذا في قول الشاعر ٥ فلما
تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا ٥ اي لما سمعن وعلمن اصواتنا
بكين وقلن لنا اباءنا فداكم وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة
الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم
وانما فصلهما من اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف
مذهب الجمهور وان نقل عن بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة وتقال

فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر
موارد استعمالاته وفمى فى بعضها بابقاء الميم المعوض عن الواو وعند قطعه
عن الاضافة مثل ابٌ واخٌ وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء
افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت
حمًا او حمك ومررت بحم او حمك و مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حماء وحمك
ورايت حماءً وحمك ومررت بحماءٍ وحمك ومثل دلو بالواو فيقال هذا
حمو وحموك ورايت حموًا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حمًا وحماك ورايت حمًا وحماك ومررت بحمًا وحماك مطلقًا اى جوز
حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقًا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل
يجي هذه الوجوه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا
اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا
هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه
على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه ولو قيل

اليه لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض
تلك الاسماء حكم خاص عند الاضافة الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر
مطلقًا نفيًا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن
من الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليه

بحث التوابع

التوابع جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع
على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب
ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى متاخر متى لوحظ مع سابقه
كان فى الرتبة الثانية فدخل غير التابع الثانى والثالث فصاعدًا للتابع
باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه ناشيًا كلاهما من جهة واحدة شخصيه مثل جاءنى زيدٌ
العالمُ فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى الرتبة الثانية منه واعرابه
من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصيه
هى فاعليه زيد العالم لان المجى المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع

تابعه لا مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبرى كان
وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه
يخرج الكل الا خبر المبتدا وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله من جهة
واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدا والخبر وان كان هو
الابتدا اعنى التجريد عن العوامل اللفظيه للاسناد لكن هذا المعنى من
حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملًا فى المبتدا ومن حيث انه يقتضى
مسندًا صار عاملًا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحده وكذا ظننت
من حيث انه يقتضى مظنونًا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضى اخذًا ومأخوذًا
عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر
فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او
تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هولاء الرجال ويا زيد
العاقل ولا رجل ظريفًا ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موقعها لان التعريف
انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد

مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل
عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعًا والظاهر انحصار
المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعًا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه
ومنعه كالمنصوص عليه

بحث النعت

النعت تابع اى جنس شامل للتوابع كلها وقوله
يدل على معنى فى متبوعه اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
معنى فى متبوعه مطلقًا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة
من المواد احترازًا عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل فى مثل قولك
اعجبنى زيد علمه والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد
فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول فى القوم فان
دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع وانما هى بخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى زيد غلامه واعجبنى
زيد وغلامه او جاءنى زيد نفسه لا نجد لها دلالة على معنى فى متبوعاتها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على
حصول معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت وفايدته اى فايدة النعت غالبًا

تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد
يكون لمجرد الثنا من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة
واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب
مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله
ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا
الا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة
على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي
مال فان التميمي يدل دايما على ان ذات ما نسب اليه الى قبيلة تميم وذو مال
يدل دايما على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات
بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا
في بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا نحو مررت برجل اي رجل اي
كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية

يصح ان يقع نعتا في مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان
يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل
على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي
بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة
على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية
وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما
اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر
بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قايم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا

يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف
اي بحال قايمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه
اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى
فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي
الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب منها اربعة في الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامراة جريح او كان صفة مونثة يجري على المذكر كعلامة والثاني
اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي
الباقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني تنظر الى فاعله فان كان مفردا

او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا بلا
فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان
كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يونث جوازا
تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
ومررت بامراة قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة امه وجاريته
وبرجل معمورة او معمور داره او قايم او قايمة في الدار جاريته مثل يقوم
وتقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو
الوصف بحال الموصوف له ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى ضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث
في الواحد المونث ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول
في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم

لما خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة
الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
بتبعه في الاول العشرة وكان لا يخرجه مشابهته الفعل في الخمسة
الوالبواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة
لعدم تبعيته انه يكون كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند
عدم التبعية **ومن ثم** اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي
كالفعل **حسن قام رجل قاعد غلمانه** كما حسن تقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه **وضعف**
قام رجل **قاعدون غلمانه** لانه مثل انه يقعدون غلمانه فالحاق علامتي المثنى
والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف **ويجوز** من غير حسن ولا
ضعف **قعود غلمانه** وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان

الظاهر

في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا
من المظهر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا **والمضمر لا يوصف**
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
بهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح او الذام وغيرهما طردا للباب **ولا يوصف به** لانه ليس في المضمر
معنى الوصفية وهي الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به
ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر
لانه تبين ذلك بقوله **والموصوف اخص او مساو** اي الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه
المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويها
لانه لو لم اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم
المعرف باللام والموصولات بينهما مساواة في التعريف **ومن ثم** اي ومن

اجل ان الموصوف اخص او مساو **لم يوصف ذو اللام الا بمثله** اي ذو
اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي
كان عندك امس **او بالمضاف الى مثله** اي مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس وبواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام
فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا
المذهب **والتزم وصف باب هذا** اي باب اسم الاشارة **بذي
اللام** مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي
اللام والموصول والمضاف الى احدهما **للابهام** الواقع في هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه فكانك لا يتصور
في مثله لابهامه ولا يليق بالمضاف لكتسب التعريف من المضاف اليه
لانه كالاستعارة من المستعير والتسول من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام

لتعينه

لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل
مررت بهذا الذي كرم ابوه اي الكريم **ومن ثم** اي ومن ان التزام وصف
باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس **ضعف مررت بهذا
الابيض** لانه لا يتبين بجنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس
وحسن مررت بهذا العالم لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل
رجل **العطف** يعني المعطوف بالحرف **تابع مقصود** اي قصد نسبته الى
الشيء او نسبة شيء اليه **بالنسبة** الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود **مع متبوعه** اي كما يكون هو مقصودا
مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد
وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه ونسبة
المجيء الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته
الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصوده بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لان المقصود دون

متبوعه قبل تحريج نفوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام وامّا
واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان
لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان
لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف
والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا
المعنى ولما تم الحد بما ذكر جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله
يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وسياتي تفصيلها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها

وبصدق

وبصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد
يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف وتوسط حرف العطف بين
الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى
في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في
مباحث الاستثناء ان قوله ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخل فيه مثل هذه الصفة وقد نقل عن المص انه قال في امالي الكافية
ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان
عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات

مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما
عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب
وغير ذلك فنفي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل
اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من
حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف
الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل
له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ضرب الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم

يكن

يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين ما عطف هو عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام
بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل
قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان
هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون
العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا
عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال
المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان
لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس المجرور ضميرا

منفصلا كما يجي في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما علم في المرفوع
المتصل وفي استعارات المرفوع لمنزلة ولا يكتفي بالفصل لان الفصل
لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن
التاكيد بالمنفصل لعدم لا يتصور له اثر فيكون فكيف يكتفي به فلم يبق الا
اعادة العامل الاول **ونحو مررت بك وبزيد** والمال بيني وبين زيد
والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجوبا بالاول والثاني كالعدم
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين الاتضاف الا الى المتعدد وقيل
جر بالثاني كما في الحرف الزايد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاشعار فان قيل كيف جاز هذا تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم
والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل

وفي الثاني

وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا
باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة
زايدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل
بينهما العاطف فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل
بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع
عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل
وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه **والمعطوف
في حكم المعطوف عليه** فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له
نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف
وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والالبنا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف

عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف
عليه احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام هو اجتماع اللام
وحرف الندا وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها
فيتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او
محمول على كون الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره وان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب
بناء المعطوف في مثل يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف الندا
والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا
مفرد معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثم** اي ومن اجل ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب **ما زيد بقايم او قايما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع** في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا

على قايم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
لمبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة ولا مانع منه ولما
كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله **وانما جاز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها** اي الفاء في هذا التركيب **فاء السببية** اي
فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا يرد النقض على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي في الربط في الاولى والمعنى
الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه
ضميرا اي الذي يطير فيغضب بطيرانه زيد الذباب **واذا عطف** اي اوقع
العطف بناء **على** وجود **عاملين** بان يعطف اسمان على معمولين لعاملين

واحد وقال بعض شارحي الباب الاظهر عندي ان العطف هنا محمول
على معناه اللغوي اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى
عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد
عمروا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اى غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من
يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع
انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد
وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي
قول الشاعر ٥ اكل امرء تحسبين امرأ ٥ ونار توقد بالليل نارا ٥ فهذا
وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفرا
فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول
الأمثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها

وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفرا جار في جميع المواد عند المحقق
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا
يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب بمجيئه
في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر
على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة كما جاء
في بعض القراءة اى عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله
وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي
كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك لدفع ضرر الغفلة عن
السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا
اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد

بالقتل الضرب الشديد فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة
المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل على الشي والمراد
بنسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع اللص فيجب تكرير المنسوب اليه
لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير
معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اى التاكيد ما يقرر
امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده
دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده
فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة
الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل وجميع واخواته وكلاهما وثلثهم
واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله
تقرير امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما بهما واما الصفة
فلان وضعها لدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه

فهو يقرر امر متبوعه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما
ذكره المص في شرحه وهو اى التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من
تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي
منه تكرير اللفظ الاول او بتكرير اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاء
زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا في ذلك في حكم تكرير اللفظ وان
كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير
متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او
غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ
محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة فقيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام

وابصع بالطاء المهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع الى روي
واتبع من التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات
خفية بين هذه المعاني ومعانيها التاكيدية اي بالتامل الصادق فالاولان
اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد
الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة
نفسهما بايراد صيغة التثنية في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب
نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والثاني لما سوى النفس والعين او لبن تغليبا كالقرين
سمي الثالث ثالثا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة
المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع
المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها
وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلعت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة

تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة والجمع نحو اول
الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء
اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء كان مفردا او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ
افراده مجتمعة ولم يصر اجزاء لم يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون
ذلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء
العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكله
ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا
ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس والعين اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير بمنفصل قبل النفس
والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده
بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا

نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني نفسه
لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في
هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع
لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما
بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم الالتباس
وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد
المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءوني كلهم اجمعون
لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا
بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات
الثلث تبعية اجمع لا بالاصالة لكونها دالة على المقصود وهو الجمع فلا
تتقدم معنى اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي
ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على

معنى الجمعية واللزوم ذكرها من شانه التبعية بدون الاصل البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما
الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه موطئة وتمهيدا
للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني
زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى
المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترازا عن العطف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق
الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا
الحد يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل
من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصوده بالنسبة
الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى

زيد قلنا ما انسب الى المتبوع هنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما انسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شي نفيا نسبة الى شي اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهي اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل من المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض من المبدل منه فالاضافة فيهما كما في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا انه يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك ان اختلفا مفهوما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر

لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا بان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل نحو جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه

حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضرب زيد حماره وضرب زيد غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدالا منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل ما رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذا الاسلم مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي تكون بان تقصدت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب

زيد اخوك ونكرتين نحو جاء رجل غلام لك ومختلفتين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلا من معرفة فالنعت اي النعت للبدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو بدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون الانقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيهما مفقود اذ ليس مدلول الثاني منهما مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني ضعفي واعجبني علمك واعجبتك على وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة يحترز به عن الصفة توضح متبوعه يحترز به عن البدل والعطف

عطف البيان

بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي
ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر
بن الخطاب وعمر عطف بيان وقصته ان اعرابي اتى عمر بن الخطاب
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقبا واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو
يمشي خلف بعيره ٭ اقسم بالله ابو حفص عمر ٭ ما مسها من نقب ولا دبر ٭
اغفر له اللهم ان كان فجر ٭ وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل يقول اذا
اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبا عجفا فحمله على بعير وزوده و
كساه وفصل اي فرق من البدل لفظا من حيث الاحكام اللفظية
واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف
بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وتحرير

عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير في مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا
فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من
فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة لانزهاق روحه لان الانسان
ما دام به رمق فان الطير لا ترقبه واما الفرق المعنوي بينهما فقد
تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان
عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام
نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول
صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا
غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد

بحث المبني

المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على
الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه

ذكر في حد المبني لفظ ما ناسب المبني اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب هذه المناسبة بانها
اما ان يتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين زيد فانه يتضمن
معنى همزة الاستفهام او لشبهه كالمبهمات فانها تشبه الحروف
في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه كنزال فانه
واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع
ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة
للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن
قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فخرج
هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا
للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل
كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء

احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر الشيئين
والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا للتقدم
ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات
اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف
للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها الا بهم كمميز
البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبرون بها
الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما
مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا والفتحة نصبا والكسر
جرا او على غيرها كما يقال الراء في الرجل مفتوحة مثلا والجيم مضمومة
وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره
اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره
لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امراة ومن زيد وهي اي المبني
والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات

والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفًا
على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد
بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب
في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان
الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيًا على الحركة فلا بد عند
ذلك من علتين اخرتين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل
البناء على الحركة السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت
دون الباقين المضمر اسم ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى
عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب به فان انا
موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ
المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب
او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت

موضوع

موضوعة للغايب مطلقًا اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطًا فيها لفظًا
او معنًى او حكمًا اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظًا
اما متقدمًا تحقيقًا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرًا نحو ضرب غلامه
زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورًا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المستفاد
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام
كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثًا
فكانه تقدم ذكره معنًى واما التقدم الحكمي فانما جاز في ضمير الشان
والقصة لانه انما يجيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدًا لتعظيم القصة
بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من
ذكره اولًا مفسرًا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلًا زيد وربه رجلًا
وهو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمتصل

المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل
هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورًا لعامله نحو ما انت منطلقًا
عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو
اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه
مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى وذلك اي المضمر
خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب بالمتصل والمنفصل
والمجرور المتصل النوع الاول اعني المرفوع المتصل ضربت على صيغة
المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي
وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم

لان

لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون
الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن وعلى هكذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو
هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعًا والحروف
الاواخر لواحق دالة على احوال من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو
قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المنفصل بغير الفعل
نحو انني الى انهن انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما الى انهن والنوع الرابع
الرابع اي المنصوب المنفصل اياي اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو

اياو اللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد و
التثنية والجمع و التذكير والتانيث و النوع الخامس غلامي مثال
المتصل بالاسم و لي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك
غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن غلامه الى غلامهن
وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب
ستة لكنهم وضعوا للتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير
ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر
والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة
وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا للغايب
حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربنا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية
هذا المجرى اعني للتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة
فصار المجموع اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين
معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها
فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب ولا المجرور المتصلات
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب
الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل
كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شئ ويكون فيما بقي دليل على ما القي على
ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في
الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذ لم يكن مسندا الى الظاهر نحو
زيد ضرب و للواحدة المونثة الغايبة اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو
هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع
مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند و في الفعل المضارع المتكلم مطلقا
سواء كان مثنى او مجموعا واحدا وفوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب
نضرب و للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب و للواحد الغايب والغايبة
اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب و في الصفة

مطلقا سواء كان فاعلا او مفعولا او صفة مشبهة او افعل تفضيل وسواء
كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى
الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما
ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان
تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل
في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كان ضماير لا يتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن
والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف
والواو في الصفة حرف التثنية والجمع ولما بين الضمير بين و لا يسوغ اي
لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر
المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر
فمتى امكن لا يسوغ الانفصال و ذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقدم

الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
انما يكون باخر العوامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي
حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون
العامل معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون العامل حرفا
والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه
خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني انك او بكونه اي كون
الضمير مسندا اليه الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك
الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم
الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه
لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو
بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم انه مرجعه
ما هو خلاف الظاهر فهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس

في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال
من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل
مثل اياك ضربت مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص هاهنا واياك والشر مثال الحذف العامل
اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت
قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب
بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في
صورة الفصل لغرض التاكيد لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن
الزيدون الضاربون هم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن
وعلى هذا يكون فاعلا كما قال والمختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت
الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
مرفوعا احترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق

تحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان
كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد
الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها
حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اي احدى الضميرين الذي هو اعرف على
الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم
انفصاله لبعده المتكلم في تاخير الاعرف وكلا يلحقه طعن في اول
اله لو وصله بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال
ايضا اعطيتموك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو
متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بما انفصاله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران
ليس احدهما مرفوعا الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم

الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل
والا اي وان لم يكن احدهما اعرف ان يكون ولكن ما قدمته فهو
اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على
تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر
فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني فلكراهتهم
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته
اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او
اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو الضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها
اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه
لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا
منفصلا لان عامله معنويا ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا
نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول فان لم يكن واجب

الانفصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار
لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال
انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر
تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا
انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا
هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا
انا الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري و
كذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون
ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى اخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد
لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد
لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب

واقعٌ موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى
فههنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون
الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذ الحقه تلك اليا
لتقى اخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هي اخت الجر ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربنى وكذلك نون الوقاية فى المضارع لكن لامطلقا
بل حال كونه عريا عن نون الاعراب عن نون هي الاعراب نحو يضربنى
لتقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الكلمة
حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين الذين كفروا وا قل الحق لعروضها وانت
مع النون الاعرابية الكاينة فى اي فى المضارع ومع ادن وان واخواتها
يعنى إنّ وأنّ ولكن وليت ولعلّ مخيّر بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة للحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين
تركها تحرزا عن اجتماع النونات وتركها فى لعل لقرب اللام من النون
فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت
من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل و فى

من وعن وقد وقط وهما يعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي
هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار
فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا
والخبر قبل العوامل مثل زيد قايم او بعدها اي بعد العوامل مثل كنت انت
الرقيب عليهم صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه
ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة ويسمّى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا او خبرا مما يصلح لهما ثم
اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا
ضميرا او غيره وذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا
لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر
على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل

لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب
ولا عامل ولكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض
العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب
لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر
والجملة حال او منصوبا عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب
جعله مبتدا برفع ما بعده فى كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق
وفى بعض نسخ المتن يجعله مبتدا ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ
الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل للتاكيد التقدم
لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من
الكلام ضمير غايب يسمّى ضمير الشان اذا كان مذكورا رعاية للمطابقة
لان الضمير يرجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا
كان العمدة فيها مونثا للمناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه

بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكورة والظاهر ان
قوله يسمّى ضمير الشان والقصة معترضة لبيان الواقع ليس داخلا فى
بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع
هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسّر بالجملة بعده فعلى
هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو
زيد قايم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه
فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه
باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة
زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان
عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار
الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان
زيد قايم مثال المتصل المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه
عن اللفظ باضمار لا انسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جايز مع

ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعًا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جواز
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل ظاهر
لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يومًا يلق فيها جاذرًا
وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذف ضمير الشأن اضمارها هنا
مع كونه منصوبًا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خفف ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا
لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان
ان المفتوحة اقوى تشبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل
فاذا لم يجد وها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا
يزيد المكسورة عليها عملًا مع انه اجدر بالعمل ولم يجوزوا اظهار ذلك
الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب هنا كما يدل عليه حذف نونه وحكموا
بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة
اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع



اي اسما وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية
بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة
الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة
ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول
على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا
حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة
الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعًا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال
كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف
عليه مقيدًا كل واحد منها بالجملة ويجي في بعض اللغات ذان
في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمونث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المونث
الواحدة لانه لم يبن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا
للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما انسب

قدمتا على سايرها لفرعيتها وتي بقلب الالف يا وته وذه بقلب الالف
والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه اي
مثنى المونث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا
تا لكثرة ورودها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان
وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان
هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها
على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها
ولجمعهما اي جمع المذكر والمونث اولاء مدًا وقصرًا اي ممدودًا ومقصورًا
واذا كان مقصورًا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل
على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف
التنبيه وهي كلمة ها وهو في الحقيقة ليس منها وانما هو حرف جي به
للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جي التنبيه على النسب الاسنادية
كقولك ها زيد قايم وها ان زيدًا قايم ويتصل بها اي باواخر اسماء

الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيهًا على حال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفًا
لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك
وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة والا
خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني المفرد المذكر والمونث ومثناهما ومجموعهما وهي ستة
راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان الافراد يرتقي الى ستة فيكون اي الخطاب الحاصل من الضرب
خمسة وعشرين وهي اي الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرًا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا
القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرًا الى
ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذلك
البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن

وتينكن واولاك بالمد واولايك الى اولاكن واولاكن واما ذيك
فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا يقل ذيك فانه خطاء
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط والحق المتوسط
لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة
الاستعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخيرين منها لم يجد
هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال تلك وذانك و
تانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولك باللام
اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد
ان يكون الاشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك
وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد
حذف حرف الخطاب منه للقريب وامَّا ثَمَّ وهُنَا بضم الهاء وتخفيف
النون وهَنَّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسرها
ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على
سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد تستعمل في المكان

وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما
ان كان جزءا تميزا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من افعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا
الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
وانما اتى كون جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركبات يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا
جزءا تاما او لياً الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا
الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عايد اليه معرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان
هذا القول مستدركا لا من لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية
ولقايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول

بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة
على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم
الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينيه اعم بحسب المفهوم
ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية
والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره وان كان ضميرا اعم من ان
يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله
وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها
كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا
لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة
لشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة
عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر
والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان

بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والالى على وزن العلى
لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالاثنين
لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط
واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة لجراء الموصول مجرى الوقف لجمع
المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي وهما لجمع
المؤنث وجاء اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي
اللواتي اللوا فحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا
بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار
واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية
اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي
او التي قال الشاعر ه وبيري ذو حفرت وذو طويت ه اي الذي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي

صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع
والعايد المفعول اي العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا
لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي
لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي
او بما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه
في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر
عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بنائهم طريقة
الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى
يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف
الاشارة الى هذا الباب فقال فاذا اخبرت اي اذا اردت الاخبار
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام
فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي يخبر عنها لا يخبر بها صدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت

موضع

موضع المخبر عنه اي موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية
يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي
واخرته اي اخرت المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن
اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا
عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضعه ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيد والمراد
بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيد وجعلته خبرا عن الذي
وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها
فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يؤخذ
اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة متصرفا او غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد

في ليس زيد منطلقا وشرطه ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرفا لا
يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه
اذا بني اسم الفاعل عن سيقوم يكون قايما فيفوت معنى السين فان
تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع
عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار
ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير
الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجمله وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الوصف وفي الصفه بدون الموصوف فلا
يجوز في نحو ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد
العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز من نحو

عجبت

عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون
الثوب لانه يودي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار
عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت من دق القصار الثوب وكذلك
امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع ضميرا
للذي هو المعرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق
لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود
الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في ضمير الاسم المشتمل
عليه اي على المضمر المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي هو زيد ضربت غلامه لانك اذا جعلت الضمير
عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول
بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد
قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما
اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي شي يعجبك واما بجملة نحو رب ما

نكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شي تكرهه النفوس له فرجة
وتامة بمعنى شيء منكر لغت الى على والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى
فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا
كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما
بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا
او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجي تامة ولا
صفة واي للمذكر واية للمونث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة
فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك واي من
لقيت والشرطية نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع
صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان
معنى مررت برجل اي رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهام
الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب

غيرها

غيرها من الموصولات الا على الخلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما
اعربت لانه يلزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فارجحت
حبث واذوا اذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرا بالضم اي ايهم هو اشد وانما
بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها للتاكيد شبهه بالحرف من جهة الاحتياج
الى غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض
ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن
الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه
ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء
الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير
اي شي الذي صنعت اي صنعته فما مبتدا وما بعده خبر او بالعكس وح
جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي
صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة والوجه

الاخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان لاحدهما ان ما بكمالها بمعنى
اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مواديهما
واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شي انه ليس لكل منهما
معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي
شي وحينئذ جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما
جملة فعليه ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور
وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر المحذوف ولم يعتبره المص لفوات
معنى المطابقة بين السوال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم
كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام مبني الاصل فعلة
بنائهما كونها شابهة لمبني الاصل فان قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى
اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على
الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي
امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها

في بني

في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم
الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال
امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تنصرف تصرفها
لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة
امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ
اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
بشيء اذ العربي الفصيح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل
ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا
يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال
الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال
بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام
وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بان اراد بالاطراد

الكثرة نحامز قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات
الا نادرًا **وفعال** حال كونه **مصدرًا معرفة كفجار** بمعنى الفجرة او الفجور
قال الشارح الرضى هو على ما قيل مصدر معرف مونث ولم يقم لى الى
الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه **و**حال كونه **صفة لمونث مثل**
يا فساق بمعنى يا فاسقة **مبنى** اى كل من احد القسمين الاخيرين مبنى **لمشا**
بهته اى لفعال بمعنى الامر **عدلا وزنة** اما زنة فظاهر واما عدلا
فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة
وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى
فاعل قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول
عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء
الافعال وبين وجهها فى كلام طويل لمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه
وفعال حال كونه **علما للاعيان** اى لعين من الاعيان وانما قال علما

ليخرج

ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه لو كان علما
كما قالوا لكنه لا للاعيان وقوله **مونثا** صفة علما وذكر للتنبيه على
انه لم يقع الا كذلك **لقطام** علما لمونث **وغلاب** كذلك **مبنى فى**
استعمال اهل **الحجاز** لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة **معرب فى**
استعمال بني **تميم الا ما فى اخره** اى فى فعال علما للاعيان يكون فى اخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل
لكونه فى مخرجه مكررا فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرايق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقول الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل ولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل مه وصه
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقول بل باقية على ما كانت عليه حين

كونها اصواتا ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهى على انواع
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقوله المتندم او التعجب
وى وح لا يقدر ان يحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى
على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه
صوت شئ كما اذا قلت غاق فاصدرا لاصدار ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
وح لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء
التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند
التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب
فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن من حيث انها اصوات بل من حيث
انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم
كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها

حكمها

حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا
الاعتبار **كل لفظ** وانما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت
فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة **او صوت به للبهايم** يعنى
مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا
لان المتبادر من البهايم ذوات القوايم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور
بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على
سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها **فالاول كغاق** اذا صوت به انسان
تشبيها بالغراب **والثانى كنخ** مشددة او مخففة عند اناخة البعير
ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير
تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت
الانسان من غير تعلق بشئ **المركبات** اى المركبات المعدودة من المبنيات
كل اسم حاصل **من تركيب كلمتين** حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين

او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلاً لا في الحال
ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم
الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج
مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على
وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين
مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله
النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة
التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد
على المحدود وطردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره

بنيا اي الجزآن الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة التي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو و
ركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر
من ثاني عشر الى تاسع او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما
اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه
العدد الزايد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان
الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد
الاثنين فلما اخذ واحد الصفة من المفرد ان للدلالة على ما ذكرنا ارادوا
ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة
فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل على المقصود

من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر
متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي
والعشرون ولا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي
عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا
اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني
الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي
اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه
لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى
الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض

كالابهام على السامعين كقولك جاني فلان وانت تريد زيدا والمراد
بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف
ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
ولعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤهما لكونهما موضوعتين
وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد اي للكناية عنه وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره
وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان
كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا
ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو

الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف
التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربًا لكنه انمحى عن الجزئين
معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبني على السكون لمخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا
يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فهي بنيته في
البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكرها المص معها **فكم الاستفهامية**
المتضمنة معنى الاستفهام **مميزها** الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول
عنه **منصوب** على التمييز **مفرد** لانها المالكات للعدد ووسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل مميزها
كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكمًا **وكم الخبرية مميزها مجرور**
بالاضافة **مفرد** تارة **ومجموع** اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما
تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردًا لان العدد الكثير مميزه
كذلك وانما جاء مجموعًا الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحًا ولما كان هذا
ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعه مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح

بها **وقد يحذف من** بعدهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من
رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير
نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته حبل المميز المضاف اليه كم
واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورًا بمن في نظم ولا نثر
والاول على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان
يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية
وخبرية **ولهما** اي لكم استفهامية كانت او خبرية **صدر الكلام** لان
الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليكلم من
اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على
انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول
الامر **وكلاهما** لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية
مع على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية
اي كل واحد منهما **يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا** ثم بين موقع كل منهما
بقوله **فكل ما** اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون **بعده فعل**

او شبهه لفظًا او تقديرًا **غير مشتغل عنه بضميره** او متعلق ضميره فهو من
حيث هو كذلك **كان منصوبًا معمولًا على حسبه** اي على حسب عمل هذا
الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك لانك تقول كم يومًا ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول
فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المميز فالاستفهامية نحو كم رجلًا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
في المفعول المطلق وكم يومًا سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم
غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظًا او مقدرًا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلًا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلًا غير مشتغل عنه اي كم رجلًا ضربت ضربته فهو من
حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب فان
لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلًا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع
داخل في قاعدة الرفع **وكل ما قبله** اي كل واحد من كم الاستفهامية

والخبرية وقع قبله **حرف جر** نحو بكم درهمًا اشتريت وبكم رجل مررت
او مضافًا نحو غلام كم رجلًا ضربت وعبد كم رجلا اشتريت **فمجرور**
بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما
مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الخبر عن المجرور ممتنع لضعف عمله
فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسمًا كان او حرفًا مع المجرور
كالكلمة الواحدة مستحقة للصدر **والا** اي وان لم يكن بعده لا لفظًا
ولا تقديرًا فعل ولا شبهه غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
كان مجردًا عن العوامل اللفظية **فمرفوع** اي فهو مرفوع **مبتدا ان لم
يكن ظرفًا** نحو كم رجل اخوتك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه
يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهامًا واما عند سيبويه فهو
خبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة **وخبر ان كان ظرفًا**
نحو كم يومًا سفرك فكم هنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب
باعتبار اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام
عامله الذي هو الخبر المبتدا **وكذلك** اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة

الاعرابية بالشرايط المذكورة **اسما الاستفهام والشرط** يعني ان تاتي تلك الوجوه
في جميع هذه الاسماء لا في كل منها وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام
فمن وما ان كانا استفهاميتين ياتي فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت
وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا ياتي
فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانا شرطيتين فكذلك ياتي فيهما
تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب ومن يا تيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند
الله ولا ياتي فيهما بل في جميع اسماء الاستفهام الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها
الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان
وكيف واني واذا ان لم يجز بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو اي وقت قيام زيد ووقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء
قال الشارح الرضي وانا لم اعثر بهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية في

الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر المبتدا موخرا نحو متى عهدك
بفلان اي متى كان عهدك به واما اي فياتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد
يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت
مجيئك اي اي وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه على الظرفية
مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وباتهم مررت وايهم
قايم **وفي مثل كم عمتك يا جرير وخالة** فيما احتمل الاستفهامية والخبرية
وذكر المميز وحذفه **ثلثة اوجه** هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل
تمييز كم عمة اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل
ان تعتبر الاوجه الثلث في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على
الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه
الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب
كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية
كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهاميه والجر على تقدير
كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير

مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت
للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعا قد حلبت على عشاري الفدعاء
الموجوعة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم يعني
انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لهما نسبهما الى سوء الخلق
وانما عدا حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتهما لتكبرك
منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي
اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع
سهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى ان المراة التي
طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه جهل
عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير
الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري واذا
حذفت المميز اي كم مرة وكم حلبة على التهكم اي كم مرة وكم حلبة على التكثير

فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها انسليط الظرفية او المصدرية واذا ارتفعت عمة
رفعت خالة وقد عاولنا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك
واضح **وقد يحذف** مميز كم استفهامية كانت او خبرية في **مثل كم مالك وكم
ضربت** اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دراهم
ودنانير واخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا مالك او كم درهم
او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا
سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر فظاهر ان السوال والاخبار
انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك
اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية
او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واما اذا
كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ

الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى
هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف
المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا
حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان
عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعيد كان نحو من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الالفاظ المضافة غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرف غايات ينتهي بها الكلام وانما
بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى
المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على
قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب

وكنت

وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح
الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن
الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان
لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما
فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير
وجاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى
الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر
الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى
مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي ما ترى مكان سهيل طالعا الخ نجم
يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها حالة الاضافة

الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة
فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى
الجملة والاشهر بقاؤها على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي
من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا
في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان
كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون الزمان
من ازمنة المستقبل يختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه
في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا
المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر
في الكتاب استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل
في الماضي كما في قوله حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين
الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب

مضمون

مضمون الجملة على اخرى فتضمن حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها
فلذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها
الفعل لمناسبة الفعل معنى الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير
المختار لعدم اصالتها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا جاء للمفاجاة
مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئة
فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة
وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب
الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر
او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل
لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما
الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب
الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل
المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج

ان اذا هذه زمانية او مكانية وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها
عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول به لفاجأ
لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف
اي فاجاه في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو اتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد
تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ
الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف
وقد يجي للمستقبل كقوله نعم فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم
ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم استعمالها على معنى
الشرط المقتضي لاختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم وقائم
واذ قام زيد وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها
لم يذكرها المص ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما او شرطا
اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام

او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء
اني زيد بمعنى كيف هو واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان
فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما
ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قام زيد
وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكاينة للحال استفهاما اي
حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشي لا زمان الحال كما توهم بعض
الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه
السوال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط
مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على اي حال تجلس
اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده
اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جيت
فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها

اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ
حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان
عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او
حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اي اول مدة
عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليها باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا اثنين ولا اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في
حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم
لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين
مقصودا لانه لا فايدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اول
وقت تا الزمان مدة الفعل معلوما بالضرورة وتارة يكونان بمعنى
جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود

اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدده المستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يبقى منه شي نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء
مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او ان اي ما كتبت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما
خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدها زمان مضاف
الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل
واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة خبره ما بعده اي خبر
كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر
والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا وخبرا فهما اسمان

صريحان لا ظرفان فلا يبحث عنهما من الظروف المبنية الا ان
يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفان
في تراكيبهم ومنها اي ومن الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لَدَنِ بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون ولُدْنِ بضم اللام وسكون النون
الدال وكسر النون ولَدْنْ بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدْ
بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح
اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها موضع الحروف وحمل البقية
عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر
عنده وفيما في خزانته وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدى
زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها يجر بها على الاضافة
نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة
غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا
ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بحرم

وغيرها

وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهي اشهر
لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء
كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي
المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما
رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها
لاختها المخففة وقد حمل على اخته عوض ومنها عوضُ بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل فعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء المستغرق لنفي جميع الازمنة
المستقبل نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العايضين
اي ودهر الداهرين ومعنى الداهر والعايض الذي يبقى على الارض
والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة
نحو قوله نعم يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن

قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب
اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم
زيد ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا
وحيث ولهذه المشابهة ذكرها في مبحث الظروف ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا بيان باب
المعرفة والنكرة من اقسام المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او
كلي لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع
له اسم فهو المعرفة واما وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه
الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع شيء شامل المعرفة والنكرة وقوله
بعينه يخرج النكرة فهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار
بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتب فالاول المضمرات فانها موضوعة

بازاء

بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعل
اليه الملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك
الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون
المشترك الكل للوضع لان الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي
مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازاءه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازاءه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم
لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه
بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارات والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا
الموصولات من غير صلة وهذا القسم من قبيل وضع العام والموضوع

لمخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا
معنى المشار اليه المفرد والمذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان تصوره المعبر فيه عام وهو
المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل
واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما و والرابع والخامس
ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما
دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزايدة لتحسين اللفظ
والميم في ليس من بر مصيام في سفر بدل من اللام ولا بعد فادخله
فيما تحت من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين
بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى
ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل و السادس المضاف الى احدها
اى الى احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان

المنادي لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول او المضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى
ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل فهو مستثنى من هذا الحكم
معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول لا مطلقا
بحذف المضاف فاحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم
بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام
او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا
فهو اسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بالفرد
معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له فلك غير

متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول
غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع
واحد اي تناول بوضع واحد ليلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار المص
الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه
على ترتيب اصنافها بما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها
اى اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اضافتها
المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق
فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره
واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد
بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره
لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان
النسبة بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت بين
اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوت باعتبار تفاوت
المضاف اليه واصنافه ولهذا لما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد

بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره
هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع
لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث
هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما لخاصة
ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء
منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات
واحادها كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد
واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها
اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن مفرد معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن
معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير

ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسما العدد
فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى
آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن
ومنين حيث لا يفهم منها الواحد والاثنينية فقط اصولها اى اصول
اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة
واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او
بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او
او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة
واحد الى عشرة ومائة والف تقول فى الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة
ومركبة ومعطوفة واحد اثنان فى مفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان
وثنتان فى مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس و تقول المذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة
رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المذكر فرقا بين المذكر

والمونث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احدى عشر اثنى عشر فى المذكر نحو
احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتى عشرة وثنتا عشرة فى المونث
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث وغير الواحد الى احد والواحدة
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشرة الى تسعة عشر فى المذكر نحو ثلثة
عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة فى المونث نحو ثلث عشرة امراة
ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر
كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير
الثانى فى احد عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والتاء فى
ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس
آخر من التانيث وفى اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت
على ثنتان واما تانيث الجزء الثانى فى المونث لانه لما وجب تذكير المذكر
لما عرفت وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع وتحقق الفرق بين المذكر

والمونث وتميم تكسر الشين عند التركيب فى المونث اى من عشرة
تحرزا عن توالى اربع او خمس فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة
واثنتا عشرة او خمس فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب
محلا مفعولية القول وهى ثلثون واربعون الى تسعين فيهما اى
فى المذكر والمونث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على
كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى
وعشرون فى المونث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يمكن استعمالها
بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها فى قاعدة
العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداهما فقال ثم بالعطف اى
عطف تلك العقود على الزائد عليها كما بيناه ذلك الزائد بلفظ ما
تقدم اى من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون

فى المذكر واثنتان او ثنتان والعشرون فى المونث ثلثة وعشرون فى المذكر وثلث
وعشرون فى المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد
على تسع وتسعين مائة والف فى الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما اى فى
المذكر والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع منهما
بالعطف اى بعطف الزائد عليها او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا
على صورة ما تقدم من الاسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد
او واحد ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة
واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى
وعشرون امراة او مائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة
ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان
يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل فى ثمانى عشرة
فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اى اسكان
الياء لثقل المركب بالتركيب كما فى معدى كرب و قد حذفها اى حذف الياء بفتح النون

لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاض اذا حذفت اليآء الا
ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبًا فرعي وعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة
فتحة قال الشارح الرضي يجوز كسرها ليدل على اليآء المحذوفة ولكن الفتح اولى ليوافق
اخواته لانها مفتوحة الاواخر لتركيبه مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد
شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما
سيصرح به فقال **وميز الثلثة الى العشرة** والثلث الى العشر **مخفوض** اي مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال **او معنى** نحو ثلاثة رهط اما كونه مخفوظا لانه
لما كثر استعماله اثروا فيه التبيين بالاضافة الخفيف لانها تسقط التنوين والنون
واما كونه مجموعًا ليطابق المعدودُ العددَ **الا في ثلثمائة** الى تسع مائة استثناء من
قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها **وكان قياسها** ان
تجمع فيقال **مئات او مئين** لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم
وهو مئون والثاني جمع المونث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكر السالم فلا يقال ثلثة مئين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز
المجموع بالالف والتاء بعد ما تعدد الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون

اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه احصر **ومميز احد عشر الى
تسعة وتسعين** بل الى تسع وتسعين **منصوب مفرد** اما نصبه في العقود فلتعذر
اي في العشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين منصوب

المعدود في

الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ
ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة
اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير
العدد ولم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئًا واحدًا
وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان منها صيرورة ثلثة اشياء شيئًا واحدًا لاطراد علامة
امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبًا صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون
الفضلة قليلة **ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه** اي جمع الالف
وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلثمآت رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه
يقال مائتا رجل مثل الفا رجل **مخفوض مفرد** لانه لما كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزها على طبق مميز الاحاد لكنه لما كانت الاحاد في
جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع

الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل **واذا كان المعدود
مونثا واللفظ** المعبر به عنه **مذكرا** كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المونث **او العكس**
بان يكون المعدود مذكرًا واللفظ مونثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي ففي العدد الوجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص
وان تريد النسآء اعتبارًا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث
اشخص باعتبار المعنى **ولا يميز واحد** وواحدة **ولا اثنان** واثنتان وثنتان **مميز**
فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا
رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزًا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما
ويطرحون الواحد والاثنين **استغناء بلفظ التمييز** اي الصالح لان يكون
تمييزًا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحد والاثنين تثنية
عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردًا او عن الاثنين اذا كان التمييز مثنى
مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس
والاثنينية فيذكرهما استغنآء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن
عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون

مفردًا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز ما سوى الاحاد فينبغي ان
يعتبر في مميز الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الا تثنية ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء **بلفظ التمييز** اي
بجواهر حروفه والصورة المخصوصة القابلة لحوق علامة الافراد بزاعني
التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة
الافراد استغني عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني
به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي اخف عن ذكرها
ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون **لكونه** وتر
النص اي افادة لفظ التمييز **النص المقصود** اي التنصيص على العدد والتصريح
به الى قصد ذلك التنصيص والتصريح **بالعدد** اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز
ذلك التنصيص استغني به في افادته عن ذكر العدد على حدة **وتقول في المفرد من
العدد** اي في الواحد من المتعدد **باعتبار تصييره** اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك
المفرد عددًا ناقصًا زيد عليه بواحد **الثاني** في المذكر فقوله الثاني مقول القول
وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون المعنى

ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثاني اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المونث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المونث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجي ذلك
فيما تحت الاثنين ولا في ما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من التعدد من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في
المذكر والاولى والثانية في المونث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما
لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى
للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة
في المونثة وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسما الفاعلين
في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر
وفي المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من
المركب والمعطوف نحو الثالثة عشر تونث الاسمين في المونث كما تذكرهما في المذكر

نحو

نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث
فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره
واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي في الفرد
من التعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة
اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة
وقيل في الثاني اي في الفرد من التعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة
بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافته بما زاد على العشرة
حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد
عشر متلبس بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال
خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في
اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء

عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول
من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنا الجزءان الباقيان
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمونث ذكرهما بعد باب
العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته
واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المونث وجودي المونث ما فيه اي اسم كان
فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة
وناقة وغيرها او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المونث في حكم تا التانيث ولهذا
لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المونثات السماعية او تقديرا اي مقدرة
غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المونثات السماعية
والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المونث اي لم يوجد فيه علامة التانيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها
مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم اليا في قولهم
ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بجيد لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمونث مثل هي وانت وهو اي المونث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي الاسم بازائه

اي

اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة
جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المونث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او
تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة
وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل
تصغيرها عيينة ولم يورد مثالا للمونث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا
اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المونث مطلقا حقيقيا او لفظيا
مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا اذ ثبت فالتانيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الخيار
في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
وهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس
بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه
وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث الحقيقي او ضمير المونث اللفظي بقرينة

قوله وان في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان ليستثني من هذه القاعدة صورة
الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام
جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا انت بالخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فنقول
حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم
الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عن ما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا
سمي به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم
ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء وضمير الجمع فيه ولحوقه نحو الرجال جاءت او
جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال
جاءت الزيدون بل جاء الزيدون مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات
او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر
العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا جمعا سالما فضميرهم
الواو لا غير فيقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن
فيه المقرون بالتاء الساكنة التانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي

ضمير

ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير
النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام
وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت
مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المؤنث
فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في التذكر كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي
الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو في
لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء لحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان
عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف
او قدم بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل
مسلم من مسلمات ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
الف حال الرفع وياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر
ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة نون عوض عن الحركة
او التنوين مكسورة لئلا يؤدي الى الفتحات الثلث في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في

حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق
ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة الملحوقها على ذلك لانه على تقدير
تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه
غايته ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي
مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار دخولهما تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد
بقوله مثله مماثلة في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف الاسم المفرد والحاصل لا يجوز تثنية الاسم
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما
طهران وحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب
والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب
والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل
الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة المناسبة بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب

وكذا

وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرءين
بل لاحتياج الى ادعاء اسمية الطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة و
ليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو الذي
اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرين يأول بالمسمى بزيد
ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعاء بانهما لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم
يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفي تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان
آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير
اراد المص ان يتبين بتعيين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف
المثنى فقال والمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفرده لازمة و
ليسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس ان كان الفه ثالثة

عن واو حقيقة كعصوان او حكماً بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما زاد على اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واواً اعتبارا للاصل حقيقة او حكماً وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او ممالا وقد امل كبتان في متى حيث جاء مسمى بها او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرى بالفين احدهما للمد الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف

تقيل

ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تجمع بين الالفين مع الفها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمرائن وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في صورة الاولى منقلبة هكذا عبارة شرح الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق اولى في مثل علباء هو الواو ثم عوض عنه الهمزة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان همزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا في التركيب الاشد ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في الرداء الارداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والا فالوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب النحاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا

فيها اثر الحكم بالتهمزة هنا بما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب البدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي فيهما ان لا تحذف عن آخر المثنى كتمرتان وتمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفهما فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون فاعلة مستمرة اتى بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف التاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه في الفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي متعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على مجموع واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيرها

ط

بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغير الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فانها اذا قصد بها نفس الجنس لا افراده واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله مفرده اخرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في الاستلزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش

بقوله مقصوده مع

قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء
وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد لهما من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان في الصورة
جمع لصدق الحد عليه فان التغير الملحوظ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع
نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمونث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حال الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوض عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق
اي اللواحق فقط او مع اللحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر
منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت
اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون
محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره
اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء

مثل

مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
حالتي النصب والجر قاضين فاصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين والياءين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر
الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد
جمعيته جمع الصحيح للمذكر يعني شرط صحة جمعيته اذا كان ذلك الاسم اسما متمحضا
من غير معنى الوصفية فذكر علم يعقل اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث معناه
لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل
كالعين او اثنان منها كالمرأة او واحد نحو الجموح للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر

ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها
ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان
علامة التانيث هو التاء لا الالف فلا يمتنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة
نقلت واوا فبقي علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة
عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة
من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي لا بشرط فالشرط
الاول كونه مذكرا يعقل لما مر و الشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة
افعل فعلاء اي مذكر غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المونث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه
وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل
لدلالته على الزيادة و الشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكر
غير مستو في تلك الصفة مع المونث بل كون المذكر على صيغة فعلان والمونث على
صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان

فعلانة

فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلى اصل في الفرق بين المذكر والمونث
لانه فيه بالتاء وعلمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا
فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح
وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه
لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل التاء
ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر و الشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع صيغة
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه اي نون الجمع
بالاضافة كما في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء
التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللب بعض
هذه الاسماء تحت قاعدة كلية لتخرجها من الشذوذ منها سنين وامثالها والبعض
منها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع الى المونث
اي الجمع الصحيح المونث ما لحق اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي

شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي ان كان المفرد مذكر ان يكون
مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط
صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لو قيل في جمعها
حائضات على قياس في جمع حائض الجمع حائضات لزم الالتباس والا عطف على
قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا
اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان جمع الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كعين
وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس
بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي اسم جمع تغير بناء واحده من حيث
نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء
واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة بروايته المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول
الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعدم حصول

بجيدة

الجمعية

الجمعية واما التغيير الواحد فيه يلزم بعد حصول المذكور في تعريف الجمع مطلقا
وهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة
كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا
كرجال او فراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على العشرة فما
دونها افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن
افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف
وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان او مؤنثا كسلات وفي شرح الرضي ان
الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلاثة
قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء
صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوع او
عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ولاله

كسلات م

ويعمله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا
وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي الى اثنين وثلاثين كما
بين في كتب التصريف وفي غيره اي في غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على
افعل فمصدره افعال وكل ما ماضيه استفعل فمصدره استفعال مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر العمل
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس و حال كونه
غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا غدا والآن
وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه ولذا لم يشترط فيه الزمان
كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل
فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا
مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقديره مع
ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اي معموله فيه اي يكون الظرف معمول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في الشيء

والمجموع

التثنيتين

والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كانت تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيهما محذور بخلاف المصدر
فان لم يكن في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مظهرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد
الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربني زيد لحاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل
المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير
ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله
منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع
الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة
وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه
عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل فينبغي ان لا

يدخل على المصدر المقدر به ولكن يجوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وبين المقدر
به قيل لم يأت في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر
مفعولا مطلقا اي مصدرا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير
نحو بان يكون المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان
الفعل مذكورا نحو ضرب ضربا شديدا زيد او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا
وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا وافعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان
حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي ففيه نظرا الوجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر النيابة وقيل عمل المصدر المصدرية وعمل البدلية
ففي قوله وجهان وجهان والفاصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا
وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في
القسم الاول اكثر واظهر فلو اخره عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم
اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام
اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما

جهل ام لم يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني التجدد وتجدد
وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق
من فعل يدخل فيه الحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها فان قوله
لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
تخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في جميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما
اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع
له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم
لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة فيقول لمن قام به
خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على الاصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين المص واستدلوا لاخراج اسم التفضيل الحق قوله بمعنى الحدوث كما استدلوا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الموضوع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا
لمن قام به بل له مع الزيادة ويجد به ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف

ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل حكم صيغ
المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل ضارب وقاتل وماشي وكل ما اشتق من مصادر
الثلاثي المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة
وافعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم
الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او
مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع
حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا وكسر ما قبل الاخر وان
لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسرة كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع
الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة
المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع
ايضا مذكورا كما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال
ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله
اللازم وان كان متعديا الى المفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان

كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها
بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء
يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما
اشترط احدهما لان عمله لشبهه بالمضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حكاية كقوله نعم وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه
موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد
اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف
او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه
وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على
الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف
النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقايم

زيد واقايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي
للماضي اي للزمان الماضي بالاستقبال او في ضمن الاستمرار وارید ذكر معموله
وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى معموله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب
الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية
لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر جيزنا
اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو
زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو
قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم
الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة في عمله فتقول مررت بالضارب ابوه
زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة
حول عنه من صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه

اي من اسم الفاعل بتغير صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى
كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي اسم الفاعل في العمل واشتراطاتها
يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم
الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل
اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب
ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا وامس وما
فيه من معنى المبالغة باب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او
مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق
خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول
الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان
الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف
النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف

ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول
له للحذف اي يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول
الصلة بها القراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل حينئذ صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم
المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه
اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع
عليه الضرب واعتذارا قامة من قام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرجها عدا
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل
الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة ترغير الغير في ذلك
الفعل واسم المفعول موضوع لمن وضع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي
المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمخرج بفتح الراء وامره اي شأنه

وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله بالحد الزمانين و
الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل اي مثل ما مر وحاله وان اذا
كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو
كان هناك مفعولا آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن
او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل
من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن
اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا
بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قايم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام
به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما
ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم
بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر
وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل

اي لصيغة الفاعل الذي هو مبني من اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجي صيغة
من صيغتها على هذا الوزن قطعاً على حسب السماع اي كاينة على قدر ما يجب لا
يجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر
محذوف اي مخالفة كاينة على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم
الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقاً اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فيشترط فيها الا ان الاعتماد على
الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم
مسايلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن
حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من
التقديرين معمولها اما مضاف او ملبس باللام او مجرد عنها اي عن اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع

نارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسايلها ثمانية عشر قسماً
حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام
الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على
التشبيه اي تشبيهه مع الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل
معمول الصفة تمييزاً في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل
هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة
اي اضافة الصفة اليها وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلتها حسن
قولك حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة
امثلة من الامثلة المقصودة وذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة
رفعاً ونصباً وجراً وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية ونصبه

بالتشبيه بالمفعولية او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى
انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه المذكورة الحسن
وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسايل
على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في
تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وساير
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم
افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او
النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما
اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى

وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان الاضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة ولخلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف ومثل حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في
السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ادنى التخفيف اعني حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما اكن
في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي حذفت منها
الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من
تلك البواقي اما في الصفة فهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن
الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها
وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفع فيهما وهما قسمان

والمجموع تسعة **احسن** لان الضمير بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان **وما**
كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخرى في المعمول مثل حسن
وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان **حسن** لاشتماله على الضمير المحتاج
اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة **وما لا ضمير فيه**
منها وهي اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن
وجه برفعهما فيهما **قبيح** لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير
غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى ما على يظهر بها وجوده
وعدمه فقال **ومتى رفعت** معمول الصفة **بها فلا ضمير فيها** اي في الصفة
لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل **فهي** اي تلك
الصفة ح **كالفعل** كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه
كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه **والا** اي وان
لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر **ففيها ضمير الموصوف** ليكون فاعلا لها
فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة الوجه
وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها

وتجمع اي الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون
وجها **واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين** اي اسم الفاعل الغير المتعدي
الى مفعول واسم المفعول المتعدي اي الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى
غير متعد الى مفعول **مثل الصفة المشبهة في ذلك** اي فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان
اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره ولذا كانا
متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا
قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول
الضارب او فاعل نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا **اسم التفضيل ما اشتق** اي اسم اشتق **من فعل** اي حدث **لموصوف**
قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي التفضيل اعني تلجاء الفاعل

وتلجاء المفعول **بزيادة على غيره** في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما
ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف
متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام
في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته **افعل** للمذكر وفعلى للمونث وان كان يجب
الاصل فيدخل خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعمل على الاصل **وشرطه ان يبنى** اي اسم التفضيل **من** حدث
ثلاثي لا رباعي **مجرد** لا مزيد فيه **ليمكن** بناء افعل وفعلى **منه** اذ البناء من الرباعي والثلاثي
المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف
ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي والثلاثي المجرد
او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد
او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله
او من زوايده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى **ليس**

بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون **ولا عيب** ظاهري **لان منهما** اشتق **افعل لغيره**
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد
ذو حمرة وعور او زايد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بني افعل الصفة
مقدم بناؤه معا على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة فيه مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى
ان يوافق الوضع الطبع **مثل زيد افضل الناس** فان الافضل اشتق من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل **فان قصد غيره** اي غير الثلاثي المجرد بان
يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره **توصل اليه** اي الى غير الثلاثي المجرد
باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه **وبياضا**
مثال اللون **وعمى** مثال العيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل
وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه
لا فرق بين الجهل والحمق والبلادة ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب
ان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات
وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا عرف بها

نفسه ولا افضل وتعلل فات ليلة النجوم ببغداد قال يا اخي انت انا من ابا عمر
شانية من حمق ابن هبنقه فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا
الظهور قياسا وان يكون اشتقاق احمل وابدا ولن يكون الاحمله وبلادة
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح مثل احمق من قبيل ابلد
حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبني
منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق **وقياسه** اي القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه **للفاعل** لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا لاضطر
لكثرته فاقتصروا على الاشرف **وقد جاء المفعول** على خلاف القياس في مواضع قليلة
نحو اعذر لمن هو اشد معذورية **والوم** لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس
واشغل واشهر واعرف **ويستعمل** اي اسم التفضيل **على احد ثلثة اوجه** وهي
استعماله بالاضافة او بمن او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد
منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل
عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه
يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص

افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى
هذا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما **مضافا** نحو زيد افضل
الناس **او بمن** نحو زيد افضل من عمرو **او معرفا باللام** نحو زيد الافضل ولا يجوز
الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من يعلق
واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية
بل التبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم مفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه مع مجروره اي اكبر من كل شيء **فاذا اضيف**
اي اسم التفضيل **فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة**
اي احدهما زيادة موصوفه المقصود به **على من اضيف اليه** اي ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على
نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افضل التفضيل الشيء على غيره فالاولى
ذكر المفضول **ويشترط** في الاستعمال بهذا المعنى **ان يكون** موصوفه بعضا **منهم**
ليكون داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان

المقصود من استعمال هذا تفضيل موصوفه على شاركيه في هذا المفهوم العام
مثل زيد افضل الناس اي افضل من شاركيه في هذا النوع **فلا يجوز** بهذا
المعنى قولك **يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم** اي عن الاخوة **باضافتهم
اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة** اي ثاني معنييه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده **ويضاف** اسم التفضيل
الى ما اضيف اليه **للتوضيح** اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر
الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه **فيجوز** بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو
قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان
تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك **يوسف احسن اخوته** فان
يوسف لا يدخل في جماعة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان
اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لان منشأه او مسكنه **ويجوز في**
النوع **الاول** من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما
اضيف اليه **الافراد** اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى ومجموعا وكذا

التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان والزيدون او هند
او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه
الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه **والمطابقة** اي
مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا **لمن هو** اي لاسم التفضيل
له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان
فضلياهن والهندات فضليات لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة
واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة
مطلقة **و**القسم **المعرف باللام** منه **فلا بد فيهما من المطابقة** اي مطابقة
اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة
الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او
معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل **الذي** استعمل **بمن مفردا
لا غير** اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
ما المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونهما
الفارق بينه وبين بابه فكانهما تمام الكلمة **ولا يعمل** اسم التفضيل **في اسم ظاهر**

الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثنا وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط
لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرًا او مضمرًا بل ان
وجد بعده ما يوهم ذلك فانه فعل دال على الفعل الناصب قال الله تعالى هو اعلم
بمن يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتميز
فيعمل فيها ايضًا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رايحة من الفعل نحو زيد
احسن منك اليوم راكبًا والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضًا نحو رطل زيتًا
وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم
يعمل عمل الفعل لانه ليس بحيث له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو
الاصل فيه وهو استعمال من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته على اسم
الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضًا **الا اذا كان** اسم التفضيل **صفة** اي وصفًا ثبوتيًا
هو في اللفظ **لشئ** معتمدًا عليه بان يقع نعتًا له او خبرًا عنه او حالًا **وهو في
المعنى** صفة **لسبب** مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره **مفضل** ذلك السبب
باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولًا **على نفسه**

اى

اي نفس ذلك السبب **باعتبار غيره** اي باعتبار تقييده بغيره اي بغير ذلك الاول
فيكون باعتبار الاول مفضلًا وبالثاني مفضلًا عليه **منفيًا** خبر
بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي
تفضيلًا منفيًا **نحو ما رايت رجلًا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد** فرجلًا هو الشئ الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ
والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل
باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون في اللفظ ثابتًا لشئ وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب
يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله
فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن
مثل زيد ضارب عمرًا وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركًا
مفضلًا من وجه مفضلًا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج
عنه مثل قولك ما رايت رجلًا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما

مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلقًا المقيد تارة بهذا و
تارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلا يبقى على ما هو
الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل
عليه ليبهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فايدته وانما
اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيًا اذ عند كونه منفيًا يكون
بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيًا بمعنى الفعل
لانه اي احسن في هذا المثال **بمعنى حسن** وكذا كل فعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن
مثلًا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين
رجل زايدًا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل معنًا
الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يابا هما مقام
القياس المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه
في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما انه يجعل احسن

قبل

قبل تسلط النفي عليه مجردًا عن الزيادة عرفًا لان نفي الزيادة لا يلايم
المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مغيًا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس يكونه دونه لا يناسب المقام فرجع
المعنى الى ما رايت رجلًا حسن في عينه الكحل حسنه في عين فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد
بنفي المساواة نفي الزيادة ايضًا لان في الزايد على ما يساويه مع زيادة فيصح
ان يقصد به عرفًا نفي المساواة مطلقًا ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد
ايضًا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين
زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي
جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلًا
افضل ابوه من زيد جايزًا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين
فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
في اسم التفضيل ان يكون المفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعوق حكم

بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلاً افضل اليوم من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنا التفضيل
فلم قوى ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر
مع المبهم لو رفعوا لحسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين لحسن
ومعموله اي ما عمل فيه لحسن من حيث اسم التفضيل فيه معنى الفعليه
وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس
معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه
وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض
له من معنى الابتدا العامل في المبتدا والخبر اذ العامل في الحقيقة معنى
الابتدا لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق
لجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين
زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين لحسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل
ولكن في معناه تعقيد وركيك وكذلك لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلاً احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في

عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انها ليست من قبيل العبارة
المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها
ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرايطها وما عبر عنها على وجه
يُطابقُ المَقصُودَ بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر
منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقرير الى ما انشد
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق هذه
الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلاً احسن
في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام
منه في عين وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة
في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفي بمن كان لخص مع
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان
عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على
حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء

على نفسه اذ يتعدد حينئذ فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل
منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدمًا عليه استغنى عن
ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل
احسن فيها الحكم الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينًا
كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا
على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جازت
هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتدا
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مجرورها مقدر فيها
ايضا كما ذكر مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت ما رايت كعين زيد الى اخره قولا مماثلا قول الشاعر وانما
ترك صدر البيت ليكون مبتديا بما هو مبدأ المماثل وترك موصوف
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو

في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام
بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع
ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى ٥ كوادي السباع
حين يظلم واديا ٥ اقل به ركب اتوه تائية ٥ واخوف
الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب
منهم وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره
ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي
الابل والتائية من اي اواي كالتحية من حي او حيي وهو
المكث والتاني والساريا من السرى وهو السير في
الليل فمفعول ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول
واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا
مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين
يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضيه
او حاليه واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد

الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة لم وتاية تمييز عن
نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية او اتيان تائة
والخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا
والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع والخوف منه
وساريا في مصدرية وساريا اي راكبا ساريا مفعول وقي
والمستثنى مفرغ اي واديا اقل والخوف في كل وقت وقاه الله ساريا
تقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني
لا ادري مثل وادي السباع حين يحاط به الظلام واديا يكون
توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي
اخوف من وادي السباع في وقت وقاه الله سبحانه ركبا ساريا
سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى
لقلت ولا ادري واديا اقل به ركبا اتوه منه بوادي السباع ولو
عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ادري واديا
اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم

ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها
ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع
ضمير في نفسه الى المعنى وحينئذ يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل
على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها
النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد حينئذ بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك
المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو

صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقوله وضعا يخرج اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ويدخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد
وان عرض له الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها
انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا
في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على
الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها انما وضعت اما لنفي الحكم الفعل كلم ولما
او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من
هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به
لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يجيء الا بماله فاعل والصفات
استغنيت عنها بالحاقهم التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص
بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصه بالاسم ولحوق نحو تاء
فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت

وهو الظروف والجار والمجرور وغيرها نحو

ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يجيء الا بماله فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي
ما دل اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون من اجزاء الزمان فان تقدم بعض
اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان
يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
زمانك يخرج عنه ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس
وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت
ضربت مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي
هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب
في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع
ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع

المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربا كراهة اجتماع اربع حركات
على الولاء فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير
المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو
فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا اكرموا المضارع ما اشبه
اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين في اوله
يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك
الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا و
لتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم تخصص باحد معانيه
بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذه
اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين ارتضعا من
ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان
معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن

والتاء للمخاطب واحدا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة
اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبتان او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما
اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية
من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى للموافقة التي
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية
كدحرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل تدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله
ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة
الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله على كلمة اوى حقيقة
ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون
جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما و
جزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة

المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين
في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب
في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة
والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب و
المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون
حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع
للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة
تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة يقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم
يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف

لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم نحو
لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان هذا
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان
العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او
رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي
اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو
الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو
على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قايمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو
سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد
اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما
عدل عن الاصل لما يجي في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع

بان ملفوظة ولن قال الفرآء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان
فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ
ان فخفف وقيل اصلها اذ الظرفية فنونه عوضا عن المضاف اليه وكي
وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجارة الزائدة
في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها
على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني
فاكرمك منك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان وقعتان بعد الانشاء وقد
امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرد الكون عطف المفرد على المفرد المفهوم
من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك
فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن اكل السمك و
شرب اللبن معه فان التي تنصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال
النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي

تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق
فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة
بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد
الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على
التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح كليهما فيجري في ان التي بعده
الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا نفيا مؤبدا والا
يلزم ان يجيء في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد
وحتى ياذن الانتهاء واذن التي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها لضعفها
لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد
اي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور
بعدها مستقبلا لكونه جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد
الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك

لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل
الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما
كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا
وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف وكي التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى
التي تنصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي
او حالكونه حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت كي ادخل الجنة مثال لحتى
بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت
سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها
واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب

الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي خلفه حتى
الحال بعينه زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هي زمان التكلم بعينه ويجيء مثاله
او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع
حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول تمثلت هذه العبارة وتحكيها في زمان
التكلم على ما كنت حينئذ وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان
عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان لانها علم
الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى
كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل
خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فترفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم
وتجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء
في زمان التكلم ومن ثم اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف
ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا

القول بان يجعل فيه كان ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها
فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثالث في قولك امرت
حتى تدخلها لامتناع كون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع
السبب وهو محال وجازفي وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه
ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى ادخلها بالرفع لان
السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق
الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها
لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا
وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان
التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي تنصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود
التي تنصب بها المضارع بتقدير ان هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل قوله تعالى
وما كان الله ليعذبهم او معنى كلم يكن ليفعل وهو ايضا جارة ولهذا تقدر بعدها ان

فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف
من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي تنصب المضارع بعدها بتقدير
ان فتقدر ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء
احد الاشياء الستة ليبعد الكلام بتقدم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن
توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك
زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لم يكن منك شتم فضرب مني
فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحدث منا فيندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليك ملك
فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي
ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو قوله تعالى لعلي

ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اي لا يكن منك نزول فاصابة خير فيتخذ جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما
نحو سأترك منزلي لبني تميم * والحق بالحجاز فاستريحا * بدون تقدم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروط
بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان
يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كون احد الاشياء
الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني
واكرمك اي لتجمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع منك
اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان
بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة
بعدها لا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا لزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف
اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها اي لزوم لي

يعني الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط
لصحة تقدير ان بعدها اي تنصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم اي فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف
المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله
والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان
اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور
معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد
بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا
به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ ذكره مرتين
مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو اسلمت
لان يكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف
العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو

او او تشتم نحو

جنسك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما نقل
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم
صريح وحمل عليه التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها **ويجب** اي اظهاران **مع لا** الداخلة على المضارع المنصوب
بها **في** صورة دخول **اللام** بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي
ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصب يضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من
غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ
كقوله الا ايها الزاجري احضر الوغى • في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك
المواضع وكذلك لم يذكرها **ويجزم** اي المضارع **بلم ولما ولام الامر ولا** المستعملة في
معنى **النهي** احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا **وكلم المجازاة**
اي ويجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء
وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان **وهي** اي كلم

المجازاة **ان ومهما واذما وحيثما** فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما وامابدونها فلا
واين ومتى وهما يجزمان المضارع مع ما اولا **وما ومن واني واما** انجزام المضارع مع
كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال
فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اي حال وكيفية تقرا انت انا ايضا اقرا
عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا
فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي موضوعة للابهام واذا موضوعة
للامر المقطوع به **وبان مقدرة** عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة
وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى **فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه** اي نفي المضارع ولا
تجعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا **ولما مثلها** اي مثل لم في هذا القلب والنفي **ويختص**
اي لما **بالاستغراق** اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم
بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع
الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افادة استمرار ذلك
الى وقت التكلم بها **وجواز حذف الفعل** اي ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل
المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا

بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقول ان لما يضرب ومن لما يضرب
كما يقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع
اي تنفي بها فعل مترقب متوقع يقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد
يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم **ولام الامر هي اللام**
المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة
وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا **ولا النهي هي لا المطلوب**
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا التي
للنهي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على
جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما
وكلم المجازاة المذكورة من قبل **تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول و**
مسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم
المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة

لا لجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء
بل لزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها
ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان
تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له
لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق
يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام
عنده **ويسميان** اي هذان الفعلان اولهما **شرطا** لانه شرط لتحقق الثاني **و**
ثانيهما **جزاء** من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل **فان كانا** اي الشرط
والجزاء **مضارعين** نحو ان تزرني ازرك **او الاول** فقط مضارعا نحو ان
تزرني فقد زرتك **فالجزم** واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او
ما يتضمنها مع صلاحية المحل **وان كان الثاني** مضارعا **فالوجهان** اي ففيه الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي
والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اته او اتيه **واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد**

لفظاً تفصيل للماضي نحو ان خرجتَ خرجتُ او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون
تفصيلاً لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظاً كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل او معنوياً مقدراً كقوله تعالى ان كان قميصه قدّ من قبل فصدقت اي فقد صدقت
لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه
من الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير
قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك الامس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعاً مثبتاً او منفياً
بلا احتراز عما اذا كان منفياً بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضياً معنى او بلن حيث يجب فيه
الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط
لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير معناه حيث
خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قوياً
نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن
الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض
بقد لفظاً كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك الامس او تقديراً كما تقول ان

اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في
الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع
منفي بما او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط
في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع
الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة
بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقاً بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيراً لك اي ان لم تفعل يكن خيراً لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان
المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالاً انفقه لان المعنى ان يكن لي
مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيراً اي ان تنزل تصب خيراً اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحاً لان يكون سبباً لما تقدم اذا قصد السببية
اي سببية ما تقدم له فحينئذ يقدر ان مع مضارع يوجد مما تقدم ويجعل المضارع الواقع

بعد هذه الاشياء مجزوماً به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل
على الطلب والطلب غالباً يتعلق بمطلوب يتعلق عليه فايدة تترتب بكون ذلك المطلوب
سبباً لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفايدة وقصد
سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام
وهو مطلوب فايدة دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر
ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة
ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي
لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافاً للكسائي
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا
تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه
يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع
قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا
لم تقصد لم يجز الجزم قطعاً بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحاً للوصفية

كقوله تعالى فهب لي من لدنك ولياً يرثني فيمن قراه مرفوعاً اي ولياً وارثاً او بالحال
كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر شعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون
صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال
اشتهر في المعنى المصدري ايضاً فاراد التنصيص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين
مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائباً كان او
مخاطباً او متكلماً معلوماً او مجهولاً من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقاً فانه يطلب بها الفعل عن المفعول
لا من الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله
فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي الامر في
الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف
المضارعة لان مشابهة الاسم المقتضي للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل
حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه
ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول

لم تنصر لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب
مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك
اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عِدْ وفى تضارِبُ ضارِبْ ولم يذكر
المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى
والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب
الافعال لا غير زيدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف المضارعة ليتوصل بها الى
النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة
رفعا للالتباس بالمضارع بصيغة المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى
الضمة على تقدير الكسر مكسورة فيما سواه اى سواء كان بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم فى مثل اِضرِبْ التبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح
لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اِعلَمْ لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح بالماضى
الرباعى نحو اُقتل مثال لما يكون بعد الساكن حرف المضارعة ضمة اِضرب مثال لما
يكون بعده كسرة اِعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحة اى فالهمزة
مفتوحة لانها همزة اصل رُدَّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى

المتكلم الوحدة لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى
لم يذكر فاعله واضافة الفعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه
ولا يبعد ان يراد بالموصول الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف
فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر
ما قبل آخره مثل ضُرِب ودُحرِج واُعلِم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فِعُل بالخروج من الكسرة
الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة
فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق و
استخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تُعلِّم وتُجوهِل
وتُدحرِج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّمتُ وجاهلتُ ودحرجتُ خوف اللبس علة لقوله وتضم
الثالث والثانى ومعتل العين اى ما كان عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طُوِى ورُوِى
من اللفيف فانه لا تُعَلّ عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلالين فى رُوِى وطُوِى قيل [illegible]

ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد مثل عُوِّرَ وصُيِّدَ وانما خص معتل العين بالذكر
لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول
من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقل الكسرة من
العين الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها فصار بِيعَ وقِوْلَ فابدل الواو فى قِوْلَ ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة
ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة
الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال
بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهو ايضا غير مشهور عندهم والغرض من
الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
فقيل قُول وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل
باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين من
الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ اللغات الثلث اذ يقال فيهما مثل قيل وبيع

بلا تفاوت او اُختير وانقيد اذ ليس فى ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ
اصلهما اُختُيِر واُنقُوِد بالواو والياء المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما
اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة وجاء وان كان الفعل الذى
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يُضرَب و
يُكرَم ويُلتزَم ويُستخرَج ويُدحرَج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة و
معتل العين المبنى للمفعول تقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يُقال ويُباع ويُختار ويُنقاد
ويُستجار وتقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى
من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل تعلق الفعل به وتوقف فهمه عليه فان كل
فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام
والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح
انه متعلق به فان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على
فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان
فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف

فهم على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة من هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف
المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد
والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير
الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري
بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل الهمزة متعديين الى مفعولين فلما
ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر
وهي انبا ونبا واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي لو
اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا ولاستغنائه عنه كقولك
اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي

تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلث للظن وزعمت وهي
تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلاث للعلم
تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث
الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما
فقولك علمت لبيان ما انتشأت هذه الجملة عنه من حيث تكلمت بها
واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي
الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها وهي جمع خصيصة وهي
تختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا
ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما
في الاصل مبتدأ وخبر وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين ها هنا
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان
كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة

اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المفتوحة المثناة
من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هو لا يبخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم
الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
على غرائك انا طالما قد وثى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك يعطي ويكرم اذ تستفاد من مثله
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما
منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما
نحو زيد قائم ظننت وانما جوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين

القايمين

الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على التقديرين
الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد
نقل الالغاء عند التقدير ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز
وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم في ظني وفي
قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال واجح على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان
والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يمتنع الالغاء فيهما اذا توسطت بين الفعل
ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد او بين اسم الفاعل ومعموله نحو انا مكرم
احسب زيدا او بين معمول ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب
عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلذا قيد جواز الالغاء
جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت عنهما
وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر لان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه
وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها هو

ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعهما قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما
يجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت و قبل النفي الداخل على معمولها و قبل اللام اي لام
الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق
بالاستفهام وترك مثال ما في به بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار
ومثال اللام نحو علمت لزيد قائم منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان
هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما
لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة
معلقة الى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج ولا بلا زوج
لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل
لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما
كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزاها

على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اي من خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانهما اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل
يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد
مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه لما تغايرا بقدر الامكان لاتفاقهما
من حيث كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس لما اضيفت الى
ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل و
المفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس

المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما
نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيضين وكذلك اجري راى البصرية والحلمية
على راى القلبية فجوز فيهما ما يجوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ساعد حسبت
وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاولى وهي اما العلم او الظن بحيث
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد بابن اللبلا
يقال لا وجه لتخصيص البعض لان كل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت
ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى تعلب يتعدى بنفسه اي بدون المعنى
الاخر الى مفعول اخر واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظن بمعنى
التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اتخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم
ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول
علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت

ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان لمراده
ان لها معان اخر غير قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق
الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدا وجدا اي استغنيت
وغضبت وحزنت لا لماليس بمعنى العلم والظن افعال الناقصة انما سميت ناقصة
لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على
صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في
الموضوع له لان ذلك التقرير الذي نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها
خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل
عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له التقرير وحده ولما جعلنا التقرير
المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان اخر
على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل
الموضوع له جميع ذلك التقرير فقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة

على وجه ولصحة الاشتغال اليه في الزمان الماضي وكن ان كل فعل منها فلا شك

ان كل وجه يبني تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة

عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل

للغرض لا لاصالة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير

المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها المجموع لا التقرير

فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد ايل

لاخراج الافعال التامة اصلاً وهي اي الافعال الناقصة كَانَ وَصَارَ وَاَصْبَحَ

وَاَمْسَى وَاَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَآضَ وَعَادَ وَغَدَا وَرَاحَ وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ

وَمَا فَتِئَ بالهمزة وقيل بالياء وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ وَلَيْسَ ولم يذكر سيبويه منها

سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لم يستغن

قصة

عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة

كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالماً اي صار زيد عالماً

كاملاً وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما

بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الكلام ونحوها اي تكن

هذه تقدير ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث

باعتبار خبرها كما في ما كانت امك بغيا ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء

ايضاً قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة

اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز نحا وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه

خلافاً للفراء وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا

والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه اي معنى هذه الافعال يعني

اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنياً المغنى صار الاشتغال وحكم معناها اي اثره

فادا

المترتب عليه كون الخبر مشتغلاً اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وا

معناه الذي هو الاشتغال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الاشتغال وهو كون

المعنى مشتغلاً اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلاً وتنصب الجزء الثاني

لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه نحو كان زيد قائماً فكان تكون ناقصة

لثبوت خبرها لاسمها ثبوتاً ماضياً اي كائناً في الزمان الماضي دائماً من غير كلام

على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلاً او منقطعاً نحو كان زيد

غنياً فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة

بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول

الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها اي

صارت فراخاً بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخاً بل صارت فراخاً ويكون فيها ضمير

الشان هذا ايضاً عطف على قوله لثبوت اي كان تكون ناقصة يكون فيها

ضمير الشان اسماً لها والواقعة بعدها خبرها خبراً مفسراً للضمير كقوله اذا مت

كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف

على قوله تكون ناقصة اي كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب

بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون

وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم

من كان في المهد صبياً اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبياً فكان زائدة

قصة

لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة

استغناء بجمع اقسامها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار

زيد عالماً واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفاً وتكون تامة بمعنى

الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى

بلد كذا ومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله

فارتد بصيراً وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فبالك من نعمى تحول

بؤساً واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة اي وقتها المدلول عليها

بموادها الاصبوحة مثل اصبح زيد قائماً وامسى زيد مسروراً واضحى زيد ضارباً فالمثال

الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس

المثالان الاخيران وتكون هذه الافعال بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد

غنياً اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة

وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح

وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائراً يعني

ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائراً يعني ثبت له ذلك في جميع

ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنياً وبات عمرو فقيراً اي صار وقد يجيء هذان

الفعلان تامين ايضاً نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتاً طيباً لكن لما كان مجيئهما تامين

في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال

وغدا

الثلاثة السابقة واما آض وعاد وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى

والجملة

صار ونامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت
الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط الكم
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال
وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات وكذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال
صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين اشارة
الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه
تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ
بمعناه وما انفك من الفصل لا يستعمل خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل
سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها
قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها لخبرها اي من وقت يمكن
ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته
للامارة اياه لا لمناط الاستمرار فلان النفي ملحوظ في معاني هذه الافعال
فانه اذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة

اذا اريد بها استمرار ثبوت النفي بدخول اداة عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها
لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة
ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة
ما مصدرية اي مع ما بعدها في موضع تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر
كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى
هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه حينئذ مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس
زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف
الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا
حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل
ليس زيد قائما اي الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل ليس هي لنفي مضمون الجملة
مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان

الماضي نحو ليس زيد خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله
فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او
تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان
يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم
اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم
اخبارها عليها وهي من كان الى راح وهو احدى عشر فعلا لكونها افعالا وجواز
تقديم معمولها عليها لقوتها وقسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا
القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان

بان يكون الخلاف والفعل ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب
المفاعلة لتفرده بينهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف في غير ما دام لان اداة
النفي لما دخلت على الفعل بعد الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار بمنزلة كان
فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان باب الافتعال هنا بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة الامرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد
والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة النفي اذ يمتنع تقديم معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه
فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه بين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما في اوله ما
الناقصة من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة
ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء مفعول
على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم
وطمعه حصول الخبر له لا بحسب ما يرتفع في قولك عسى زيد ان يخرج بل على قرب حصول

الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصوله بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لا
لخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بجزمه بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
لشروعه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الخبر بالتصدي لما يقتضي اليه فطفق في قولك طفق زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يقتضي اليه
فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق والطمع
في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف
وهو غير متصرف حيث لا يجي منه مضارع ومجهول ولم ونهي الى غير ذلك
من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت
في الاغلب من الظروف والحروف لا تتصرف تقول على حد استعماليه عسى زيد ان
يخرج وهو ان يكون بعده اسم مما ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
لتقوية المعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى

وان

وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير المضاف اما في
جانب الخبر الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع
مع ان شبيه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال
الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال ثم لان فيه
اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشي ثم في تفسيره وقع عظيم لذلك الشي في النفس
وقال الشارح الرضي الذي اري ان هذا وجه قريب وتقول في الاستعمال
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في
الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قايم من المفعول الاخر واقيم مقامها فعسى في
هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير نصب اقامة مقام المرفوع

والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وفيها احتمال اخر وهو ان يكون زيد
مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى ولكن وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان
عمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له وان اعمل الثاني كان اسم عسى
مما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاستعمالين ناقصة
ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول لتشبيهها بكاد فكما
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لم يذكر فيه ان كقوله
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج
زيد لكاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر رجاء حصول تقول كاد زيد
يجي فتخبر عن دنو الخبر الحال باشرافه على الحصول للفاعل وفاعله اسم محض كما
هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد
معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على
خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كان

من

من طول البلا ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطي لكل منهما حكم
الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كساير الافعال
في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
نفيه اي نفي كاد يكون الاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فالمراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما
في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى والتسليم تخطيتهم وتغييره
قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطاه وما تخطيتهم في
من الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب
منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفايه وانتفاء
القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشي في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني
فلتخطية بعض الشعراء الفصحاء تخطي ذي الرمة وذا الرمة في تسليم تخطية روي عن
عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة
حدثت ابي بذلك فقال اخطا ابن شبرمة في انكاره عليه واخطا ذو الرمة حين غيره

انما هو كقولهم لم يكد يبرحها وانما هو لم يبرحها وقيل كون اي النفي الداخل على كاد وما
يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كساير الافعال في
افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل
على يكاد كالنفي الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه لجواز ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى
اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى
طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون
خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد يكتب واخذ وكرب يفعل وجعل يقول قال الله تعالى
وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد

في الاستعمال فانه يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك
ان يجيء زيد ويستعمل استعمال كاد ايضا دون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية
فافراد الفعل بالنظر الى التعريف الجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر
الى نوعي صيغه وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا
وهو ما وضع اي فعل اي فعل وضع لان الكلام في قسم الفعل فلا ينتقض الحد بمثل
تهدرع وواها لكنه ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس مختص للدعاء لا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل التعجب
لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب ذكر بحيث لا يستعمل في غيره ومما
من موارد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع ومجهول وتانيث وجمع وفي بعض وهي
اي افعال التعجب غير متصرف مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا

مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا
لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب
ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغة التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل
بنا وهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا
يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جاير فيهما عدا صيغتي
التعجب لتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جاير فيما
عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون
عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة
بهما فلا يقال زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى
الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم
تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد للتنبيه على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل
عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد كما تراعى القصد ولا يتصرف فيهما

بايقاع

بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما
مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكان مثل ما كان احسن
زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دايما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل
كان دايما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو
ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء
لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر
محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما
بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سببه
فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم
الدين وما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا
فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء
زايدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه انّ مع صلتها نحو احسن ان يقال اي بان يقول

على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في فعل لان الفاعل واحد ليس الا و بر اي مجرور في
محل الرفع عند الاخفش لاحسن بمعنى صر ذا حسن على ان تكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اي يجعل اللازم متعديا فالمعنى صير ذا حسن او الباء زائدة على ان
يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في الفعل
ضمير فاعل اي احسن انت بزيد او زيدا اي جعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء
وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان
يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا
اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته
منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن
فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية
فعل باسكان العين مع الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة
كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصدا بهما

المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا
على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام
للعهد الذهني وهو غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده فيكون
في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او
بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا
او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية
نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء
منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل لنعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة
اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى
الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة و
بعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه
قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص

مبتدا ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة
خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام التعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف هو
هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه
خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير السؤال كانه لما قيل نعم الرجل كان سائلا من
هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بمعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا
مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل اي الفاعل اما في الحسن حقيقة او تاويلا وفي
وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة
هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة
هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة
بهما و قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث وقع المخصوص اعني
الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل
المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة القوم وحذف

المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وهو انه نعم فنعم الماهدون
اي نحن وساء مثل بئس في افادة الفعل في الشرائط والاحكام ومنها اي من افعال
المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء اذا صار محبوبا وذا
ذا و فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا وفاعلها وذا عما هو عليه فلا
يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى
الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان حبذا الزيدون وحبذا هند وبعده
اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده
اي بعد مخصوص حبذا تمييز او حال على وفق مخصوص في الافراد والتثنية والجمع
والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد
راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز والحال هو ذا لا زيد لان
زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال

بحث حروف الجر

من الفاعل لامن المنصوص حرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لايكون مستقلا بالمفهومية بحيث لا يصح لان يحكم عليه او به بل لابد في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي ومن اجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته الكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شي استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعم وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه ولان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسم خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وذكر الواو

وانما

والتاء والكاف باسمائها لحيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي واو التي تقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاوه وباوه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فالعشرة الاولى لاتكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة الباقية تكون حروفا وافعالا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها العرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ومنها اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معناه اعوذ التجي اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجي من للتبيين اليه وهو لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وقد تجي من التبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزايدة عطف على قوله

للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها ولاتكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاني من احد وهل جاك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عنه المصنف بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متاول بكونها التبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شي من مطر او هو وارد على الحكاية كان قايلا قال هل كان مطر فاجاب بانه قد كان من مطر وقد تجي من البدل نحو قوله تعم ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سوا كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلبت المتكلم منتهيه الى المخاطب باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية بالتفاوت الواقع بينهما بالقلة و الكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب بلحوق نون الوقاية قبل الضمير المنصوب اذا وقع بعدها خلافا للمبرد

فانه

فانه يجوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة و الجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي الظرفية مدخولها اما حقيقة نحو المال في الكيس او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى المجرور بالباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بالمجرور نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة مع غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شي اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لاختصاصها بالحرف ونحو الحروف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزايدة

في الخبر في الاستفهام بحل لا مطلقا نحو هل زيد بقايم فلا يقال زيد بقايم والنفي
بليس نحو ليس زيد بقايم وبما نحو ما زيد عنا براكب فالباء تزاد في الخبر في هذه الصورة
قياسا وفي غيره اي في غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو
بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده
او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شي ذهنيا نحو ضربته
للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وزايدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى عن مع
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو
لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشي صار اخص
واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا
مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا

الذي

الذي ذكر من التعليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التعليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض
لانها لتحقيق التقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم
لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب
الاستعمالات لوجود القراين نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر
مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى
او مجموعا مذكر وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها
امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل
فتدخل بعد كونها ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زايدة
فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو رب في
حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليس بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف

ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين الجارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم
انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو
في السؤال فلا يقال والله لتخبرني كما يقال بالله لتخبرني لانحطاط الواو عن درجة الباء
مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله
او غيره فلا يقال وك لافعلن به مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص
لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص بالظاهر
لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة لانحطاط رتبتها عن رتبة اصلها الذي هو
الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو الاصل في باب القسم وهو اسم الله
والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها
لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف
الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله

منهما

لافعلن

لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر نحو بالله لافعلن وفي الدخول على المظهر
لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن حجيج لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض
هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع ما ذكرنا من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لكان التنافي
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا في
الموجبة اسمية نحو والله لزيد قايم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها
اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقايم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقايم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله
تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض
اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه
اي على جوابه نحو زيد والله قايم وزيد قايم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين
الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى
لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب

القسم ومن للمجاوزة اي لمجاوزة شي وبعديته عن شي اخر وذلك اما بزوال المرء عن الشي الثاني
ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت
عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شي
على شي نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بدخول من
عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه
نحو زيد كالاسد وزايدة نحو ليس كمثله شي اذ التقدير ليس مثل مثله شي على بعض الوجوه
وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد
الذايب لطافته وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور
فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ويجوز دخولها في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه جاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضي والحاضر فيهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
والماضي فالمراد ان مبدا زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي اذا
اريد بهما الابتداء كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ
سنة كذا او ما رايت فلانا يقال مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا

يكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدا مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة واستمر
الى الآن والظرفية عطف على الابتدا اي وهما للظرفية المختصة من اعتبار
معنى الابتدا في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه
يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان
انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم
يتعد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدا زمان الفعل فالمثالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتدا كما يتوهم بحسب
الظاهر لكن ينبغي ح مضاف اي ما رايته مثل دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا
للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فانه اذا جررت بها ما بعدها
يكون حروف الجار وهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا
زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا والحروف المشبهة بالفعل
وجه تشبيهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت

وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها
ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات
لعل بلغت مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل آخرها
لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم
منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى
ان المفتوحة وهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدا
لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشي آخر حتى يتم
كلاما ولو وقعت في الصدر لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما
حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد
الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل
هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما

زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف
على اي حين تلحقها ما على الافعال لان الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون
مدخولها صالحا للعمل وان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة
فاذا قلت ان زيدا قائم افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
مع جملتها اي مع اسمها وخبرها وسماها جملة باعتبار ما كانا عليه قبل
دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في
موضع الجمل اي موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي موضع يقتضي
المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه في موضع الجملة نحو ان زيدا
قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول لا يكون الا جملة نحو قال
زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا
جملة نحو جاءني الذي ان اباه عالم وفتحت اي حال كونها مع جملتها فاعلا نحو بلغني
ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولا نحو كرهت
ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدا نحو
عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها

نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفرداً وقالوا لولا انك بفتح
الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتداء وكون
المبتدا مفرداً واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها معمول الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك
معاند لك زعمت اي لولا زعمت انك معاندك ولولا انك ضربتني صدر منك
وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفرداً نحو لو انك قايم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع
التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح
على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفرداً والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل
من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني
فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني
فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها
اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما
وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة

بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته القفا
واللهازم قوله اري على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا
مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم
قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان
في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع حواليهما تغليباً
وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الى اخره اي مثل عبد القفا ومثل شبهه ومما
وجد ذلك في كثير من النحو فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول الحمد لله فان جعلت
ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات
اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص ليس من جنس
المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول
الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها الا ما هو من جنس
القول ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل
الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على محل اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظاً وحكماً بالرفع بان تكون

المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيد قايم وعمرو وعلمت
ان زيداً قايم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظاً فهي مكسورة حكماً
حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فنحن ان يرفع اللفظ على اسم حملاً على محله
دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى
الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة مضي الخبر اي
ذكر خبرها قبل المعطوف لفظاً مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديراً مثل ان زيدا
وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لفظاً ولا تقديراً
للزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيد وعمرو ذاهبان فان لا شك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم
ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسم يكون العامل
في رفعه الابتدا فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتدا على رفعه وهو باطل
خلافاً للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم
لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتدا كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنياً في جواز العطف على

محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه
لا يجوز ان زيداً وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافاً
للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم
ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه
فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك اي مثل
ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فان معناها الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمها مرفوعاً
وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمراً خارج
وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى
الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضاً كذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة المكسورة التي هي
ايضاً لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معهما ما
هو للتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي
خبرها نحو ان زيداً لقايم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم

والخبر نحو ان زيد لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتدا اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك ولهذا روا تقديمه على اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل و دخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام في كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقايم وان زيد بقايم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيها اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا لخلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي

هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كاد وظن واخواتهما لان اصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان لقوله تعالى وان كانت لكبيرة الا على وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل

في الاصل لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير ذلك وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان لكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم ولحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجائز في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة حال كونها معه الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة ولتكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف

النفي نحو الا يرجع اليهم قولا ولا لم او لن وهي حرف النفي لانها تكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجردها الفرق بين المخففة والمصدرية فانها تجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل الذي بعدها منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وانما عملها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وان لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما في ان المخففة ولكن وهي عند

البصريين مفردة وقال الكوفيون مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف

الزايدة واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذف الهمزة فكلم لا تفيد

ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلها ان تحقق مضمون ما بعدها

بالاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت

جاني زيد فكانه يتوهم ان عمرو ايضا جاك لما بينهما الالفة فرفعت ذلك

الوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ تتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا

او اثباتا معنى اي تغايرا معنويا فالضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي

قد يكون نحو جاني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا

غايب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل حرصا عن المشابهة وابهمت العاطفة

لفظا او معنى فاجرت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فلانه ليس لهما مجرى تجري

عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز

اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز

معها مشددة ومخففة الواو وهي اما العطف على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح

الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشاء قد دخل على الممكن نحو ليت زيدا قايم وعلى

من م

المستجير

المستجيل بقولك الباب بعوح ولجاز الفراء ليت زيدا قايما بنصب المعمولين بناء

على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قايما اي اتمناه كاينا على صفة القيام

والجزان منصوبان على المفعولية لمعنى ليت ولجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير

كان وتمسكهما قول الشاعر ❊ يا ليت ايام الصبا رواجعا ❊ فالفراء يقول اتمنى ايام

الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على

ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت

ايام الصبا لنا كاينة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشاء الترجي ولا

يدخل الا على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل

الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة عقيل

وانشد السيرافي في ذلك ❊ وداع دعا يا من يجيب الى الندا ❊ فلم يستجبه عند ذاك

مجيب ❊ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ❊ لعل ابي المغوار منك قريب ❊

واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه

وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اسمه ذلك الرجل

بابي المغوار فيجب ان يحكى في الاحوال الثلثة بالياء ولعل مراد المص بما ذكرنا من التاويل

ان هذا البيت يحتمل ان يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى

التاويل بعدما جزم بوجود الجر بها والحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف

في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت

عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن

وعند بعضهم اي المفردة منها واعتقد الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها

كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو وما جاني

زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدل

غير فصيح واما معها فصحيح مطرد في كلامهم لانهم موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط

فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب وصراد النحاة بالجمع ههنا

ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف

والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاني زيد وعمرو او فعمرو

او ثم عمرو يحصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا

ولا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين

المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا او عدما

والفا

والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق

الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى

اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة بمهلة ومعطوفها

اي المعطوف بحتى يجب ان اقتضاء وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي

او ضعيف من متبوعه معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل

عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة او الضعف عن الكل فصار كانه غيره فصح لان يحصل غايته

وانتهاء الفعل المتعلق الكل فدل ذلك انتهاء الفعل على شموله جميع اجزاء الكل نحو

مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين حتى ثم وحتى بعد

اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف

بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما

هي بحسب الخارج نحو جاني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن

ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت

الانبياء بحسب الخارج في اثناء ساير الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم

ركبان الحاج حتى مشاتهم وان كان بعض المشاة تسبق عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال

قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل
جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت
البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك اسهرت حتى
لكنها في المعنيين جميعًا الا انه لم يأت بالعاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فكون العاطفة محمولة عند على
الجارة وان كانت محمولة عليها لم يستعملها في معنيها جميعًا ليبقى للاصل على
الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزء لان تمام
الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في الفعل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاوزين هكذا
في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعها وعدم
الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور كما
وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي
للدلالة على الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهمًا اي غير معين عند المتكلم
ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثمًا او كفورًا لكل من الامرين لانها استعملت
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق

النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي
يذكر بعدها بلا فاصلة احد الامرين المستويين ويلي المستوي الاخر لها الهمزة اي همزة
الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين
من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدًا ام عمرًا فان المستويين
فيه زيد وعمرو احدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص
والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدًا رايت ام عمرًا احسن وافصح
فعلى هذا يكون تركيب ارايت زيدًا ام عمرًا يكون حسنًا فصيحًا وان لم يكن احسن افصح
وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة على المص وعليه
خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت
زيدًا ام عمرًا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزيله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة
غير مناسب لان ما كان حسنًا فصيحًا لا يعد ضعيفًا وبالجملة فكلام المص لا يخلو عن اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضًا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام
المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لانه سؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين

بخلاف او واما مع الهمزة كما قلنا الجاءك زيد او عمرو وا جاءك اما زيد واما عمرو
واما زيد فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال احدهما لا على التعيين
جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود
احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه كان مشتملًا على شرطين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها
اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن ملاحة ولو اقتصر على قوله ومن
ثم لم يجز في الكلام وعطف على قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز
وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واخص واحسن
كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومع مثل الهمزة
للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي
ان القطعة التي اراها الابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك
شاة اي بل هي اهي شاة واما الاستفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو وقع
تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف

عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة بدونها يعني اذا عطف شيء على اخر باما
يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولًا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو
جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة
مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما
نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض
النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضًا
يدخل عليها الواو العاطفة ولو كانت هي ايضًا للعطف يلزم ايرادهما عاطفين
معًا ويكون احدهما لغوًا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان
الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن
هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينًا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا للنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء ثابت لزيد

لا عمرو وكلمة بل بعد الاثبات لضرب الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني
زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجي ثبت للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشي لا بالمجي ولا بعدمه
والاخبار الذي وقع منه لم يكن لطريق القصد ولهذا اضرب عنه بل واما
كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف وذهب بعضهم الى ان
كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جاءني عمرو والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها يثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني
زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجي منفي عنه ولكن
لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونها فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة
لا فتكون لايجاب ما نفي عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة وهي نظيرة بل في مجيئها
بعد النفي والاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجي وما جاءني زيد لكن عمرو جاءني فعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفي حروف

التنبيه الا واما وها تصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شي مما يلقى المتكلم
اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قايم وها زيد قايم
وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة وحتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة
التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهولاء حروف النداء
يا وايا وهيا واي والهمزة فاعلها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب وايا وهيا
للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكان المراد بالقريب ما عدا
البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من
غير زيادة ولم يكن اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد
فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب وهو المتوسط بين كمال
البعيد وكمال القريب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة من بيان تلك الحروف يتبين
وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما
كان او خبرا في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم عمرو بمعنى زيد
لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد تحقيق بلى في جواب الست بربكم

وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وقد جاء بعد الاستفهام ايضا
في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم
اللقاء شفاء المحب لحبها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها لتصديق
الخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة لا انها
لا تقع الا زايدة ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فايدة
لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية او لفظية تاكيد المعنى كما
في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفايدة اللفظية فهي تزيين
اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن
الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفايدتين معا والا لعدت عبثا
ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع المصدرية نحو
انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان

ان ربنا ولو قيل في موضع بلى هنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل
يجوز استعمال نعم هنا يجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد شهر
هذا في العرف ولو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا وتعوم مقام بلى لتقارب الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي
يعني نقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام
نحو بلى في جواب من قال لما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا فهي اذن لنقض
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى انت ربنا وقد
جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام
زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة الاستعمال مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف
لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال
اي اقسمت ربي ولا يكون المقسم به الا الرب نحو والله ولعمري تقول اي والله واي
ربي واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح لتصديق الخبر وفي بعض النسخ تصديق
الخبر كقولك واجل وجير وان الخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى ولم ياتِ

قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير
وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
مع الكاف نحو شعر كان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير رواية ظبية
بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى
ما تذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا لكون تلك المذكورات مع ما شرطا
اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما
خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع
المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلتيهما
نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي
لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين و
تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد
وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد وعن الرضي زيادتها
التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز ذلك في صورة نفي القسم وقلت

زيادتها

زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور الحور الهلكة
جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن الباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على
ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حروف التفسير اي التي تفسر كل منهم
من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان
وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل مفسر به في معنى القول تفسر المظروف
في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول
فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ صريح القول مؤد معناه نحو قوله تع
وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت
اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا
الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا لا
في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله
تعا واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي
هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدرية وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة

المشددة فالاوليان اي ما وان المفتوحة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان
على الجملة فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص
ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح
وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية
وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز
بعد الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها
في حكم المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه
نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني
ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما
لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فيصدر لتدل من اول الامر على
ان الكلام من ذلك النوع ويليها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا
نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا
زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها

في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض
في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على
الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى
هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب
واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع وقوع الامير قد ركب الامير اي حصل عن قريب
ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذن ثلثة معان
مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون للتحقيق والتقريب من غير توقع كما
تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن الناصب
والجازم وحرف التنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق وليستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في
السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت
ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما

لا لانها على احد انواع الكلام كما مر وبدخلان على الاسمية والفعلية تقول فى
الاسمية ازيد قايم وفى الفعلية اقام زيد وكذا الحال فى هل تقول فيهما هل زيد قايم وهل
قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها
ان تكون بمعنى قد كما فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها
قد وهى من لوازم الافعال فاذا رات فعلا فى خبرها تذكرت عهود الحمى وحنت
وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة
والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالها اكثر
من التصرف فى هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت و تقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال
الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم
عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو
غير مستحسن منك وهو ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها
قوية فيه و تقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما

قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التى هى الاصل
فى باب الاستفهام والاقوى فيه الانسب والبق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم
عنه فى صورة المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف
سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو فى تقدير ابل اعندك
عمرو و تقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفا
والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف
الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على
الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخل على المستقبل وفى بعض النسخ فان للاستقبال
ولو للمضى ومعناه ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضى نحو ان تكرمنى
اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك فمعنى المثال الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى
ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضى على
انهما دخلت نحو لو ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربى
فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تعالى
ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء

الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر اخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل
انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
فى الماضى بحصول المجى المقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا
لانتفاء المجى فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على
قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله
تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة
وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض
ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى وخطا عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره
معنى يقصد اليه فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان معنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب
الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك لم تقصد ان
يعلم المخاطب انتفاء المجى من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجى ولهذا استعمال ثالث وهو ان يقصد

بيان استمرار شى فيربط ذلك الشى بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتنى لاكرمتك
بيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم
الاكرام ويلزم ان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون
انتم فاحد وانتم مرفوعان فانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد
فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
وابتداء تاكيدا للفاعل على الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل
وحده ومن ثم اى لاجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح
لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان
المفتوحة لا المكسورة و قيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى
فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل
المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا
يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وانما كونها
دالة على معنى التحقيق والثبوت وتدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من

حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من اللفظ فلابد منهما عوضا حقيقيا عن الفعل
المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره فان كان
جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذر اي تعذر
وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام
ليس مشتقا فوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم
بالكلام فيصح ذلك في الكون ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على
الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا
للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو
جواب القسم لكون التمييز عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط والله ان اتيتني مثال
للماضي لفظا او لم تاتني مثال الماضي معنى لاكرمنك ان توسط اي توسط القسم بين
اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقدير غير الشرط جاز ان يعتبر القسم
ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم

وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتيني اتك فعلى المعنى الاول
هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقدير غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتيتك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار
القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا
مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب
اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالشرط باعتبار الاول
على غير ترتيب اللف وباعتبار الثاني على عين ترتيبه ففي كل من المثالين يقع
من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى
وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون الشرط على ترتيب اللف تقتضي تقديم
المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان على
تقدير تقديم العين على نشرها من حيث مثالاها وتقدير القسم كالملفوظ اي كالملفوظ
به او مقدرا كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب

للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط
ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون
اولى بان يقال لا يخرجوا وكذا قوله ان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم
الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما التفصيل
اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القرائن وقد جاء للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب
ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون
الملفوظ ضدا لغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور
لكنه مقدر يعني واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه
المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول والتزم
حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في

جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لا جزء الفاء ايضا حيث
سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما
يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا اي غير مقيد بجواز تقديم
تقدير ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل لاما خاصة
جواز التقدير لا يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها
وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية اي مطلقة غير مقيدة
بجواز التقدير وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وبين فائها
لئلا يلزم توالي الحرفين الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى وتقديرها
على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول
لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا القائل
لم يجعل لاما خاصة جواز التقدير اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط
بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل

القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القايل ميز
بين ان لا يكون وراء الفاء مانع لخر وبين ان يكون فجعل اما فوق رفع حكم الاتباع
عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما
اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء
لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان او على المذهب الثاني
مهما يكن زيد منطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار
اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر
زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل
الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فحينئذ
هو مع ان يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير صيغة المعلوم المخاطب وجواز
اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم
جوازهما بلا خلاف واغا يشكل الضم مما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبا لظهور المشكل

تذكر علم

كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول اشخص فلان
يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كذلك كما تقول وقد يجي بعد الطلب
لنفي اجابة الطلب لقول لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء
اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كان كقوله تعالى كلا ان
الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ
كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا
لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق
مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا
المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث
المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف
تاء الاسم لان اصل الاسم اعراب واصل الفعل البناء فيه من اول الامر ليكون هذه على بناء
ملحقه وحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما لحقتا فان
كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث
وبين عدمه اي فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة

قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من
احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياج
الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان مسنده قد
يكون معنويا او حاجيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا
بحثت على ضعفها فلتثبت بعضها من قيل لا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف
اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا
ما قال النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر ههنا والقايل
في مثل هذا الابدال كما هو في بدل الكل من الكل ويكون الجملة خبر المبتدا المؤخر
الغرض كون الجزء منهما التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلت نونا فسمي
ما به تنوين الشيء اعني نونا التنوين تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضها في معنى
المصدر من معنى الحدوث وهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهو في الاصطلاح
نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي شاملة نون
من لدن ولم يكن ولمثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه

او اخر تلك الكلمات اولحقها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر
من متابعتها الاخر كونها بعد من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اجزاء الكلمة والتنوين
فلو قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحروف
الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا التاكيد للفعل فخرج نون
التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها
حركة الاخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض على المعروض وليس نون انطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون
الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا ينحصر معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال
الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلناه علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن
المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ
كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن

الجملة لتبقى الكلم ناقصة وكذا الرخ وساعد وعايذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق
بعضهم ومررت بكل قائما اى كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع
المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة فى جمع المذكر السالم
ولم يوجد فيهما شى يجد بهما يقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى اخره ليقابله
وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها النون
ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم
لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحال التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر الحاقه اواخر
الابيات والمصاريع وان كان الحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها لجابر بل واقعا كما
نشاهد من اصحاب الغناء لان معنى التغنى به انما هو الاخير لئلا يختل ما لك النظم تخللها بين ابيات
الكلمات والمصاريع ولا يخل بفهم المعانى وهو انما يلحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا
مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق

الاطلاق فيه كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن فقولى ان اصبت لقد
اصابن فروى هذا البيت التاء وصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف
عند التغنى به نون التاكيد وانما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا
ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه
ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليفيد امتداد الصوت بها كقول
الشاعر وقاتم الاعماق خاوى المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روى القافية
فى هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها كحركته عند التغنى بالفتح والكسر
ويلحق به النون المخترقن والخفقن وسمى هذا القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو
التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط
عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء
معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حرف التهجى موضوع لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعانى ففى عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام
الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها
ايضا تأمل ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى

علم اخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف
والاخر مضافا اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف
الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد وزيد ابن العالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والالف من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا
يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد
وحكم الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها فانها لا تحذف فحيثما كانت
لا بد من اثباتها فى مثل هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها
مبنية والاصل فى البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف التثنية
نحو اضربان والف الجمع اى الالف الفاصل بين نون الجمع للمؤنث ونون الثلاثة نحو
اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهى نحو لا تضربن ولا
نحو لا هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو
والله لا فعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه

المذكورات لدلالتها على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لتحقق عن معنى
الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى
فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه
وهو القسم من غير ان يؤكدوا بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته لم وفى قوله
لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف وقصد
تاكيد الفعل ايضا ليناسب المقصود من غيره وما قبلها اى قبل نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين
ان اشترط التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان نون التشديد
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين
ما ذكرنا ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوف لالتقاء الساكنين
او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وفيما قبلها عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين
وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا

للخفيفة والظاهر ان تنا على ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكرنا

فقوله ونقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستغناء عنه

فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث

بزيادة الالف بعد نون جمع المؤنث وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات

متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين

على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في

الوقف وليس مرضى عند الاكثرين وهما اي النون الخفيفة الثقيلة والخفيفة في غيرهما

اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل

اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان تعامل اخر الفعل النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة في

حذف الواو و اليا او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة

الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما

ذكر ومع غيرهما على ضربين لانه اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا

واخشوا والواحد المؤنث اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر

نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا

الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف اليا كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض

وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر اليا

المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير

البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة

المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها

كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع الضمير البارز كالمتصل ومع غير

الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترى ان هذا مثال لغير البارز

الذي تحرك لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون

الجمع ولحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لترو القوم هذا مثال ما فيه بارز ضم

لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات اليا وكسرها كما يقال لترى الناس

هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين اي ومن ثم

قيل اغزون برد اللام المحذوف كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف

الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها

الواقع في كتب الصرف بعضها ما هو مع الضمير البارز كالمتصل وبعضها ما هو مع غير

الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه بقوله والنون الخفيفة تحذف للساكنين اي

لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد

رفعه اي لا تهين بحذف النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها

وابقيت فتحة ما قبلها ليدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولا

يحركونها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن

مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة في حال

الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد

ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت باغزوا واغزي وقلت اغزون واغزن بحذف

الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف

التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والخفيفة ليست

لازمة فجعل اللازم مزية بالقاء اثره على ما ليس بلازم و الخفيفة المفتوح ما

قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا

انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير وختم

لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا واحشرنا مع من تبعه شرفنا خيرا واجعل نونات

نقايصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالفاء ابي عموديات على

نهج الاستقامة و[illegible] من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية ومن مضرة استغناء متراكم

الجهالات شافية وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه قد اسرج من نكد الانتهاض

لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في

وضائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاعراض ضحوة السبت الحادي عشر

من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانماية اللهم اغفر لي ولمن

نظر فيه برحمتك يا ارحم الراحمين تمت الكتاب

بحمد الله وحسن توفيقه في اليوم السابع

عشر من ذي الحجة ١٠٣٠ من الهجرة النبوية

على مهاجرها افضل الصلوة والسلام

على يد الفقير الحقير تراب

اقدام المومنين ط

بن كرم الله [illegible]

عفا الله عنهما

ولاخوانه

ولمن

امين

نظر فيه [illegible]

